



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك سعود
كرسي القرآن الكريم وعلومه

نقد التفسير
بين الواقع والمأمول

بحث مقدَّم
للمؤتمر الدولي لتطوير الدراسات القرآنية
٦/٤/١٤٣٤هـ - ١٦/٢/٢٠١٣م

إعداد
د. محمد صالح محمد سليمان



نقد التفسير
بين الواقع والمأمول

بحث مقدَّم

للمؤتمر الدولي لتطوير الدراسات القرآنية

٦/٤/١٤٣٤هـ - ١٦/٢/٢٠١٣م

إعداد

د. محمد صالح محمد سليمان

بسم الله الرحمن الرحيم

السيرة الذاتية

أولاً- البيانات الشخصية:

الاسم: محمد صالح محمد سليمان.

الجنسية: مصري.

تاريخ الميلاد:٢٢/٥/١٩٧٩م.

محل الإقامة: مصر- الإسماعيلية - أبو عطوة.

محل العمل: كلية الدراسات الإسلامية والعربية - فرع جامعة الأزهر بالشرقية - مصر.

البريد الإلكتروني: Abosaleh79@gmail.com

ثانيًا - الشهادات العلمية:

- الإجازة العالية (الليسانس) في أصول الدين - قسم التفسير وعلوم القرآن الكريم، من جامعة الأزهر، عام ٢٠٠١م بتقدير " ممتاز مع مرتبة الشرف".
- درجة التخصص (الماجستير) في أصول الدين - قسم التفسير وعلوم القرآن، من جامعة الأزهر عام ٢٠٠٧م بتقدير "ممتاز" مع توصية بطبع الرسالة.

ثالثًا - المؤلفات العلمية:

١- اختلاف السلف في التفسير بين التنظير والتطبيق (رسالة ماجستير، ط: دار ابن الجوزي).

٢- التفسير الإجمالي مفهومه وأنواع المصنفات فيه.

رابعًا - التدرج الوظيفي:

١- يعمل الآن مدرساً مساعداً للتفسير وعلوم القرآن بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بالشرقية - جامعة الأزهر.

٢- عمل معيداً للتفسير وعلوم القرآن بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بالشرقية - جامعة الأزهر من عام ٢٠٠٢م - إلى عام ٢٠٠٧م.

خامساً - المشاركات العلمية:

١- تدريس التفسير وعلوم القرآن في جامعة الأزهر ومعاهد إعداد الدعاة.

٢- الإشراف على العمل العلمي لموقع تدبر وجوال تدبر.

٣- المشاركة في إنجاز مشروع مدارسة سور المفصل.

٤- المشاركة في الدورة العلمية رقم (١٢) في التفسير وعلوم القرآن بدولة قطر بدعوة من وزارة الأوقاف.

ملخص البحث

النقد مرتبط بالعلوم كلها ارتباطه بالحياة، فما من علم إلا والنقد سر من أسرار حياته، وسبب رئيس من أسباب تطوره وازدهاره، وأساس لتنقيح مسائله وأفكاره، وإن الدراسات القرآنية في سعيها للتطوير والتغيير التدريجي للترقي والازدهار، لا بد لها من نقد واقعها، واستقراء أحواله، ورصد الخلل الذي طرأ عليه، مع رصد العقبات التي اكتأدت طريقه وأخرَّت مسيرته، ومن هنا كان اهتمام البحث برصد بعض مظاهر الخلل الواقعة في بعض الدراسات القرآنية، والتنبيه على بعض الضوابط المصححة لمسيرة النقد.

وقد نبه البحث على أن للنقد طريقاً يُسلَك، وخطوات تُخطَى، ومنهج يُتَّبع، وأنه حري بكل من دخل إلى ساحة النقد التزام المنهج السليم باتباع الخطوات الأساسية له التي بواسطتها يتخلص النقد من التسرع والهوى والنظرات الانتقائية وغيرها من شوائب النقد التي تنحرف به عن مساره الراشد.

كما رصد البحث بعض مظاهر الخلل في نقد التفسير وما ارتبط به، من نحو انتقاد جُلِّ المفسرين بتواردهم على خطأ واحد في قرون متتابعة، وكذا انتقاد تفسير جمهور السلف بأنه خرافة، وكذا إصدار الأحكام التي يظهر منها قلة الخبرة بطريقة المفسرين ومناهجهم، أو الذهول عن بعض أصول التفسير وقضاياه، أو انتقاد ومحاكمة المفسرين إلى مصطلحات قُيِّدَت دلالتها أو وسِّعَت بما لم يكن مرادا لهم

ونبه البحث كذلك على بعض الضوابط التي لا يصح النقد بدونها، ولا يؤتي أُكُله بالتخلِّي عنها، وبين أهميتها في فهم أقوال المفسرين على وجهها، وتلافي الوقوع في انتقاد أقوالهم دون روية أو برهان، من نحو ترك الانتقاد

بالبدهيات التي لا تخفى على المنتَقَد لا سيما إن كان من الأئمة والمصنفين، وعدم انتقاد الإمام مع إمكان تصحيح كلامه بدون تكلف، ومحاولة الوصول للأصل الذي بنى عليه المفسر قوله قبل المسارعة إلى انتقاده، والتثبت من صحة النقل المنسوب إليه، وكذا عدم انتقاد مفسر أو غيره إلا بعد مراجعة فهم العلماء لكلامه وكيفية تعاملهم معه، وبخاصة من كانوا قريبين من عصره.

ثم ذُيِّل البحث بخاتمة كان من أبرز نتائجها بيان وجود تصادمٍ واضحٍ بين تطبيقات الأئمة وأقوالهم، وبين ما يقرره بعض المعاصرين في بعض القضايا، مما يؤكد أهمية العودة لتطبيقات الأئمة، واستقراء مؤلفاتهم استقراء دقيقًا، وأن لكبار المفسرين منهجا ينبغي أن يستكشف في كثير من القضايا، كالتعامل مع القراءات إنكارًا وترجيحًا، وكذا في رواية الإسرائيليات، وروايات النزول وغيرها من المسائل الشائكة التي نحتاج قبل انتقادهم فيها إلى نبذ العاطفة جانبا، ثم محاولة معرفة علل إنكارهم لما أنكروا، وأسرار اختيارهم لما اختاروا، وأسباب روايتهم لما روَوا، ومعرفة أغراضهم في ذلك كله، ثم يلي ذلك نقدنا لأقوالهم وآرائهم أو قبولها. وذلك أمر بعيد الشقة يستلزم تكاتف الجهود وتضافر الباحثين للوصول إلى نتائج منهجية علمية معتبرة.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فلما كانت الراية التي رفعها هذا المؤتمر المبارك هي «تطوير الدراسات القرآنية» آثرتُ أن أتقدَّم ببحث عن «نقد التفسير»؛ لكون النقد ركنا لكل تطوير، وأساسًا لكل تغيير، وكل تطوير يتم دون تقويم وتقييم، ودون رصد لمظاهر القوة والضعف في كل طور ليس له حظ من التطوير إلا اسمه. ومما لا شك فيه أن الدراسات القرآنية في سعيها للتطوير والتغيير التدريجي للترقي والازدهار، مفتقرة إلى نقد واقعها، واستقراء أحواله، ورصد الخلل الذي طرأ عليه، مع رصد العقبات التي اكتأدت طريقه وأخرَّت مسيرته، ومن هنا كان اهتمام البحث برصد بعض مظاهر الخلل الواقعة في بعض الدراسات القرآنية، والتنبيه على بعض الضوابط المصححة لمسيرة النقد.

وغير خاف على كل ذي لبّ أن العصمة من الخطأ لا تكون لأحد بعد رسول الله ﷺ، ولذا فلا ضير من أن يستدرك اللاحق على السابق، وأن يفطن المتأخر إلى ما لم يفطن إليه الأوائل، فليس الحق حكراً على أحد، وليس الصواب ملازماً لأحد، بل لكل جواد كبوة، ولكل عالم هفوة وزلَّة.

قال المبرد: وليس لقدم العهد يفضل الفائل[1]، ولا لحَدَثان عهد يُهتضَم المصيب، ولكن يُعطى كلٌّ ما يستحق[2]. لكنَّ القضية أن النقد لم يُقدَر حقَّ قدره، في بعض الدراسات المعاصرة، فصار من لم يَرُق له شيء انتقده، ومن لم يعجبه قول ردَّه، دون التنبه إلى أن للنقد طريقاً يُسلَك، وخطوات تُخطَى، ومنهج يُتَّبع، فهو نقدٌ ينطلق دون منهجية علمية سليمة، ودون تبصر تام **بأصول التفسير**، ودون وعي عميق **بمناهج المفسرين**، ودون استقراء **لمصنفات المفسرين**، معتمداً التسرع بدل التأني، والتعميم بدل التدقيق، وردة الفعل بدل العمل المنهجي الفاعل، والنظرات الانتقائية بدل النظرات الكلية.

وقد أردتُ بمساهمتي بهذا البحث - المتواضع- المشاركة في تطوير الدراسات القرآنية، برصد بعض ما بدا لي أنه بحاجة إلى تطوير وتجديد، لاسيما تجديد الفهم للتراث، والإشارة إلى أهمية هذا الموضوع والإسهام في بعض جوانبه، وإماطة اللثام عن بعض مشكلاته، عسى أن يتابع فيه الدرس، ويتجه إليه النظر، فتتحرك الدراسات القرآنية في مسار آخر، ويتجه البحث فيها صوب تحقيق الرشد المنهجي، والتطور الراشد المنضبط، مع علمي بأن البعض قد يخالفني فيما طرحته، وتلك سنة الله في خلقه.

---

(١) رجل فِيلُ الرأْي والفِراسة، إِذا كان ضعيفاً، والجمع أَفْيال، ورجل فالٌ، أَي ضعيف الرأْي مخطئ الفِراسة. لسان العرب، مادة فيل

(٢) الكامل في اللغة والأدب ١/٨

أهداف البحث:

- تسليط الضوء على أبرز مظاهر الخلل في نقد تفاسير السلف ومصنفات المفسرين.
- بيان بعض ضوابط النقد اللازمة لفهم أقوال المفسرين.

خطة البحث:

قسمت هذا البحث إلى: مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث: المقدمة ذكرت فيها: أهمية الموضوع، وأسباب اختياري له، وأهدافه، وخطتي فيه.

- التمهيد: وفيه بيان مفهوم النقد، وأهميته في تطور علم التفسير.
- المبحث الأول: خطوات النقد.
- المبحث الثاني: مظاهر الخلل في نقد التفسير.
- المبحث الثالث: ضوابط نقد التفسير.
- خاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

وإذا كان النقص من طبْع البشر فالنقص في أعمالهم كذلك، والمرء لا يرتقي في مدارج الكمال - بعد توفيق الله - إلا بمثل نصيحة ناصحٍ، أو توجيه موجهٍ، أو إرشاد مرشدٍ، فرحم الله من رحمني من الخطأ بنصحه، وبصَّر الله بصيرة من بصَّرني بالصواب بتوجيهه، ولا حرمنا الله التناصح والتعاون على البر والتقوى، والمرء قليلٌ بنفسه كثيرٌ بإخوانه.

وأسأل الله الذي وفق لهذا العمل وأعان عليه أن يتقبله بقبولٍ حسنٍ، وأن ينفع به، وأن يُثقِّلَ به موازيني، وأن يجعله حجابًا لي من النار، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم.

إنه وليّ ذلك ومولاه وهو حسبي ونعم الوكيل.

مفهوم النقد

النقد في اللغة:

النقد لغة: مأخوذ من نَقَدَ ينقُدُ نقْدًا، وانتقد ينتقد انتقادا، وقد استُعملت هذه المادة لعدة معانٍ أشهرها

١- تمييز الجيد من الرديء، يُقَال: نقد الدراهم أي ميَّز جيّدَها ورديئها، وَيُقَال: نقدَ النثر وَنقد الشّعْر أظهر مَا فيهمَا من عيب أَو حُسن [١]

٢- المناقشة، يقال: ناقدتُ فلانا إذا ناقشته في الأمر[٢]

٣- مداومة النظر إلى الشيء، يقال: مازال فلان ينقد بصره إلى الشيء، إذا لم يزل ينظر إليه [٣].

٤- الانتقاء والاختيار: وَهُوَ مِنْ نقَدْتُ الشيءَ بإِصْبَعِي أَنقُدُه وَاحِدًا وَاحِدًا نَقْدَ الدراهِمِ. ونَقَدَ الطائرُ الحبَّ يَنْقُدُه، إِذَا كَانَ يَلْقُطه وَاحِدًا وَاحِدًا [٤]

٥- العيب والانتقاص، وَفُلَان ينْقد النَّاس يعيبهم ويغتابهم، ومنه قول أبي الدرداء في بيان بعض صفات الناس المذمومة (إن تركتهم لم

---

(١) ينظر: كتاب العين (٥/ ١١٨)، تهذيب اللغة(٣٦/٩) المعجم الوسيط (٩٤٤/٢) مادة نقد.

(٢) ينظر: (الصحاح ٥٤٤/٢)، لسان العرب (٤٥١٧/٦)

(٣) ينظر: الصحاح (٥٤٥/٢)، معجم مقاييس اللغة (٤٦٨/٥)

(٤) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١٠٤/٥)

يتركوك، وإن نقدتهم نقدوك)[1] أي: إنْ عِبْتَهم واغْتَبْتهم قابَلوك بمِثلِه[2].

فالنقد في اللغة يدور حول معاني التمييز، والمناقشة، والاختيار، والعيب، ومداومة النظر، وهي كلها وثيقة الصلة بمفهوم النقد العام -كما سيأتي بيانه - إذ ينبغي على كل مَن أراد انتقاد قول أو فعل مداومةُ النظر إليه ومناقشته؛ ليتمكن من تمييز جيِّدِه ورديئه، فيمكِّنه ذلك من اختيار الجيد، ونبذ الرديء.

وفي ضوء ما سبق، يمكننا أن نعرف النقد لغة بأنه: فحص الشيء واختباره، وتدقيق النظر إليه وإمعانه؛ بغية إظهار ما فيه من عيب أو حسن، أو صواب أو خطأ [3].

النقد بمفهومه العام:

النقد بمفهومه العام هو: دراسة الأشياء وتفسيرها، وتحليلها وموازنتها بغيرها، مما يشابهها أو يقابلها، ثم إصدار الحكم عليها بتحديد مقدار قيمتها، وبيان واقع درجتها، ويجري هذا في الحسيات والمعنويات، وفي العلوم والفنون، وفي كل شيء متصل بالحياة [4] فهو في جوهره عبارة عن مجموعة من العمليات الذهنية التي تستهدف تقييم بعض الحقائق

(١) موطأ مالك برواية محمد بن الحسن ص: (٣٤١) برقم (٩٧٩).
(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر(١٠٤/٥)، المعجم الوسيط (٩٤٤/٢).
(٣) بناء العقل النقدي (ص:١٩).
(٤) النظرية النقدية عند العرب (ص:٢٠)

والأفكار والظواهر، وتمييزَ ما فيها من خير، وحق، وصواب، وجمال، عما فيها من باطل، وخطأ، وقبح. [١] والنقد ضرب من التذوق والإدراك، والملاحظة الدقيقة التي تقوم على تقليب الأقوال والمعلومات على وجوهها المختلفة، من فكرة إلى عبارة إلى معنى؛ لإدراك دقائقها ومحتواها، مما ييسر إصدار الحكم السليم عليها، وهو وسيلة تمحيص تعصم الآراء من الزلل والانحراف، وتحرر الفكر من قيود التعصب أو التسيب.[٢] وبهذا يظهر -جلياً- أن النقد لا يقنع بالنظر إلي ظواهر الأشياء، بل يتوغل في أعماقها، ويقوم بفحصها ودراستها؛ للوصول إلى فهمها على حقيقتها[٣]، فهو إذن قدرةٌ على النفاذ إلى أسرار اللغة والفكر معا.[٤]

مفهوم النقد في علم التفسير:

تباينت تعريفات الباحثين لنقد التفسير، فمنهم مَن عرَّفه بأنه: تمييز التفسير بمجالاته المختلفة؛ من مناهج ورجال، ومرويات وأقوال، وبيان الصحيح من الضعيف[٥]. وعرَّفه آخر بأنه: تمحيص أقوال المفسرين وآرائهم وأفكارهم، سواء أكانت مستندة إلى النقل أم العقل أم اللغة أم غير ذلك، وموازنتها بغيرها المشابهة لها والمقابلة، وتقويمها، والحكم

(١) تكوين المفكر (ص:٧٧).

(٢) في النقد الأدبي (ص:٥) بتصرف.

(٣) بناء العقل النقدي (ص:٢٠)

(٤) النقد والجمال عند العقاد ص: ٦٨، ٦٩ لعبد الفتاح الديدي، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدون بيانات.

(٥) نقد الصحابة والتابعين للتفسير (ص: ١٦)

عليها قبولا أو ردًا، استحسانًا وارتضاءً، أو استنكاراً واستهجاناً، مع بيان قيمتها ودرجتها العلمية.[1] وعرَّفه ثالث بأنه: القراءة الواعية المتفحصة المغربلة للتراث التفسيري كما وصلنا.[2]

ولو عرُِّف نقد التفسير بأنه: - إمعانُ النظر في أقوال المفسرين ومناقشتها لتمييز جيدها ورديئها، ثم إصدار الحكم عليها-لكان أقرب إلى حقيقة النقد وغرضه فيما يبدو لي.

أثر النقد في تطور علم التفسير:

النقد مرتبط بالعلوم كلها ارتباطه بالحياة، فما من علم إلا والنقد سر من أسرار حياته، وسبب رئيس من أسباب تطوره وازدهاره، وأساس لتنقيح مسائله وأفكاره، ولذا من تأمل تاريخ العلوم سيلحظ بوضوح أن الفترات التي خفتت فيها أنوار أي علم من العلوم، أو خبا فيها أُوَارُ أي فن من الفنون كانت هي الفترات التي كثر فيها النقل وقل فيها النقد، وندر فيها التحرير والاجتهاد، وخَفَتَ فيها صوت المحررين والنقاد، وسيلحظ على الجانب العكسي تطور العلوم وازدهار الفنون وارتقاء التفكير في الفترات التي تصدَّر فيها أهل التحرير والاجتهاد، وعلا فيها صوت الحذَّاق والنقاد، وشاع أمر التفكير والانتقاد.

وللقارئ أن يتتبع أثر تفاسير الطبري وابن عطية والزمخشري في تطور علم التفسير، فقد أحدث هؤلاء بنظراتهم النقدية، وترجيحهم بين

(١) المنهج النقدي في تفسير القرطبي (ص: ٢٥٧)

(٢) المنهج النقدي في التفسير عند ابن باديس (ص: ١١٧)

الأقوال، نقلة نوعية في علم التفسير، وتأثَّر بهم جُلُّ من جاء بعدهم إيجاباً أو سلباً، وقَلَّ أن تجد تفسيراً من التفاسير إلا وللثلاثة أو لأحدهم حظ كبير فيه.

ويمكن إجمال أثر النقد في تطور علم التفسير في عدة أمور:

الأول: تمييز الراجح من المرجوح، والخطأ من الصواب، والتَّعرُف على مواطن القوة، ومواطن الضعف.

الثاني: للنقد دورٌ كبير في التعريف بأسباب الخطأ في التفسير، وبيان مداخله، وكيفية التعامل معه.

الثالث: الوقوف أو التعرف على جملة من أصول التفسير وضوابطه من خلال انتقادات الأئمة.

الرابع: كثرة التصنيف في التفسير: فالتصنيف نوع من النقد، ذلك أن المؤلف رأى أن التفاسير التي سبقت انتهجت طريقة لم تَرُق له، أو وقعت في مزالق فأحب أن ينبه عليها، أو اهتمت بجانب رأى أن الاهتمام بغيره أولى، ...الخ.

الخامس: كثرة المختصرات والحواشي على كتب التفسير.

فهذه الأمور وغيرها أسهمت إسهامًا كبيراً في تطور علم التفسير، وكثرة مصنفاته، وضبط أصوله، ودفع الخطأ عنه.

المبحث الأول

خطوات النقد

يمرُّ النقد في تكوُّنه وتخلُّقِه - باعتباره عملية ذهنية معرفية -بِعدَّة خطوات وأطوار لا يتم ميلاده الكامل السويُّ إلا بعد اكتمال تلك الخطوات والأطوار، وإلا كان نقدًا مشوَّها غير مكتمل الصورة، وصار ضرره أكبر من نفعه، وخطؤه أكثر من صوابه. وخطوات النقد هي: القراءة، والفهم، والتفسير، والحكم. [(١)]

وتوضيح ذلك أنَّ النقد في حقيقته تعبير عن موقف كلي متكامل في النظرة إلى الفن عامة، يبدأ بالتذوق؛ أي القدرة على التمييز، ويعْبُرُ منه إلى التفسير والتعليل، والتحليل والتقييم، وهي في حقيقتها خطوات لا تغني إحداها عن الأخرى، وإنما هي متدرجة على هذا النسق؛ كي يتخذ الموقفُ النقدي نهجاً واضحاً مؤصَّلاً على قواعد جزئية عامة، مؤيَّداً بقوة الملكة بعد قوة التمييز[(٢)].

فالناقد حتى يتخذ نقده المسار السليم، وتتم صورته السوية، لا بد له من التزام الخطوات التالية:

---

(١) مدارس النقد الأدبي الحديث (ص:١٠) بتصرف

(٢) تاريخ النقد الأدبي عند العرب (٨/١، ٩).

١- القراءة أو السماع أو الرؤية: والمقصود بها تحصيل العلم بالقول أو النص المنتقَد.

٢- الفهم أو التأويل: والمراد به محاولة استيعاب معنى النص ومقصوده، وفهم مرادات قائله، وهذه أهم خطوات النقد على الإطلاق التي ينبني عليها ما بعدها، وبمقدار الإصابة في الفهم تكون الإصابة في النقد، وإذا حدث خطأ في الفهم من قبل الناقد، انهار النقد من أساسه. ولاشك أنَّ الأفهام تتفاوت، وأن فهم المعلومات والأفكار على وجهها ليس بالأمر الميسور، وخاصة إذا تباعد الزمن، وعظم الفرق بين الناقِد والمنتقَد.

٣- الوصف: والمراد به وصف القول؛ إما حكايته بنصه، أو التعبير عنه بعبارة الناقد.

٤- التحليل أو التفسير: والمراد به تحليل النص المنتقد، وتفكيك أجزائه، وتتبع احتمالاته؛ لاستكشاف مفرداته، وتمييز جوانب الحسن وجوانب القبح فيه، فهو وقفة عند النص ومعه موطن النقد؛ لإدراك أبعاده، وبلوغ أعماقه، وسبر غوره، والبحث في العوامل المؤثرة فيه، وفي صلة النص بصاحبه ومحيطه وعصر [١] وغير ذلك مما يلزم معرفته لفهم مقاصد النص ومراميه، والوقوف على دلائله ومراداته.

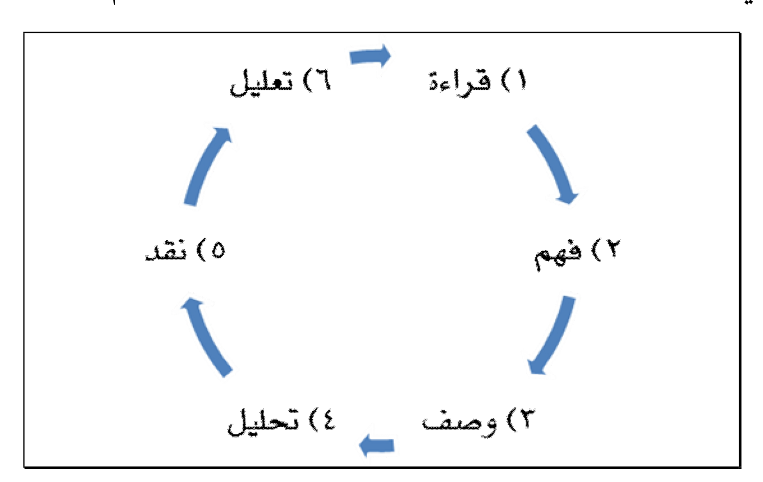
٥- الحكم النقدي: والمراد به إصدار الحكم الذي ارتآه الناقد بشأن القول المنتَقد.

---

(١) مقدمة في النقد الأدبي (ص:٣٤٠).

٦- التعليل: وهو ذكر علة الحكم النقدي وبيان مسوغاته[١].

فهذه المراحل أو الخطوات لاسيَّما الخمس الأوَل لا يمكن انفكاك النقد عنها بحال من الأحوال، في أي فن من الفنون، ولا في أي عمل نقدي، بل لا يمكن أن يكون هناك نقد بدونها، وأما المرحلة السادسة وهي التعليل فقد تصاحب النقد وقد تفارقه، ولا يلزم من عدمها عدمه. وهذه المراحل مترابطة ومتسلسلة تسلسلاً ذهنياً عقلياً، ولا بد للناقد من ممارستها والمرور بها واحدة تلو الأخرى، إلا أنه لا يشترط في عرض المسائل النقدية أن تكون هذه الخطوات بارزة ظاهرة لأول وهلة، بل قد يكون من الطبَعِيِّ عدم ظهور بعضها، كقراءة النص وفهمه من قبل الناقد، وقد يختزل الناقد بعضها ولا يبرزه، ويعرض انتقاده مجملاً. وهذا رسم توضيحي يبين خطوات النقد ومراحله ويبرز الترابط القائم بينها.



(١) ينظر في بيان هذه الخطوات أيضًا: ترويض النص (ص:٥٥)، في النقد الأدبي

وليت المتعرضين لنقد التراث التفسيري- وغيره- بل ليت الناس جميعًا في مواقفهم الحياتية يتمَّثلُون جيداً مثل هذه الخطوات، وينعمون النظر فيها، ويلتزمون تطبيقها، ولئن كان هذا واجباً في واقع الناس إلا أن وجوده في نقد العلم أوجب، والأخذ به ألزم، وإلا تحول النقد إلى عمل غير منضبط، يعتمد على الأهواء الشخصية، والاجتهادات الفردية، والميول النفسية التي لا يضبطها ضابط، ولا يحدُّها حدٌّ، وحينئذٍ يصير ضرره أكبر من نفعه، وشططه أكثر من صوابه.

المبحث الثاني

مظاهر الخلل في نقد التفسير

تسللت بعض مظاهر الخلل إلى نقد التفسير وبعض مسائل علوم القرآن المرتبطة به في بعض الدراسات القرآنية المعاصرة، وقد أراد البحث الإشارة إليها، والتنبيه عليها، رغبة في دفع الخلل عن نقد التفسير، حتى يواصل مسيرته في تنقيح مسائل التفسير، وتحرير قضاياه، وسيتناول البحث بيان بعض تلك المظاهر، مع الإشارة إلى أن بعضها قد يكون عاما يندرج التفسير تحته أو يرتبط به، وقد يكون مختصا بالتفسير ذاته، ولكون بعضها مما قد يُخالَف فيه الباحث، ارتأينا التفصيل في بيان بعضها بغية إيضاح المقصود وبيان المراد، وتقريره بالأمثلة والشواهد، وهاك البيان:

المظهر الأول: انتقادُ جُلِّ المفسرين بتواردهم على خطأ بعينه:

كثُر في أوساط المعاصرين انتقادُ جُلِّ المفسرين بانتقادات لازمها أنَّ جُلَّ المفسرين تواردوا على أخطاء بعينها، وتَتَابَعوا عليها لقرون متطاولة، وأنَّ هذه الأخطاء بعينها تفشَّت في جُلِّ كتب التفسير وعلوم القرآن، حتى لا يكاد يسلم منها كتاب من كتب التفسير، ولا ينجو منها مفسر من المفسرين، بل وربما شارك المفسرين في الخطأ ذاته في بعض القضايا جُلُّ النحاة واللغويين، فهو انتقاد لقضايا وقع فيها جُلُّ هؤلاء العلماء.

وانتقادٌ كهذا يذهب بعقل الحليم لو تفكر قليلاً؛ !!! إذ لو ثبت هذا النقد وصحَّ، فثبوته يحمل في طيَّاته مخالفة صارخة للمنهج العلمي،

ونازلة منهجية كبرى؛ **إذ ذلك يعني أنَّ جُلَّ المفسرين بل وربما شاركهم جُلُّ النحاة واللغويين، ممن أسسوا تلك العلوم، ووضعوا قواعدَها، وتُلُقِّيَت عنهم، وهم الحجة فيها، وعلى كلامهم المعوَّل = لم يصلوا للصواب في تلك القضية، ولم يصيبوا الحق في هذا الباب، واستمرَّ خطؤهم في هذا الباب لقرون متطاولة، دون أن يكتشفه أحد إلا أفراد قليلون أتَوا بعدهم بقرون كثيرة.**

وعلى عكس ذلك لو ثبت خطأ هذا النقد، فخطؤه يحمل في طيَّاته أنَّ بعض المعاصرين لم يتضح لهم منهج الأئمة في تناول تلك القضايا، وهذه أيسر من سابقتها، وهي محنة كبيرة لكنها تحمل في ثناياها منحة البحث من جديد لاستكشاف المنهج في تلك القضية المدروسة، ويقولون متى هو؟ قل عسى أن يكون قريبا !! ولأضرب لما أسلفت مثلاً عسى أن يتضح به المراد ويَبِيْن المقصود.

مسألة: إنكار القراءات المقروء بها أو الترجيح بينها:

إذا تأمَّل المتأمل ظاهرة ما يسمى بـ (**إنكار القراءات، أو الترجيح بينها**) وبداية ظهورها لوجدها قديمة النشأة منذ عصر الصحابة[1]، ولوَجَدَ

(١) ينظر: إنكار عائشة لقراءة {وظنوا أنهم قد كُذِبُوا} بالتخفيف (صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله تعالى ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ ﴾ [يوسف: ١١٠]، ح:٤٦٩٥)، وإنكار سعد بن أبي وقاص لقراءة ﴿ نُنسِهَا ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ينظر: (فتح الباري ١٦٧/٨)، وإنكار ابن عباس لقراءة {إذا قومك منه يصُدُّون} بضم الصاد (تفسير الطبري ٦٢٤/٢٠)

أكثرَ الأئمة المتقدمين في القراءات، والتفسير، والفقه، واللغة، قد نُقِل عنهم انتقادُ بعض القراءات أو الترجيح بينها، فقد نُقِلَ مثل ذلك عن: سفيان بن عيينة[1]، والخليل بن أحمد[2]، ومالك بن أنس[3]، وأحمد بن حنبل[4]، وابن جرير الطبري[5]، ومكي بن أبي طالب[6]، وأبو العباس المهدوي[7]، وابن عطية[8]، وغيرهم كثير، ومن لم أُسَمِّ أكثر ممن سميت، وإنما قصدتُ ذكر المبرَّزين في تلك العلوم والمقدَّمين فيها في الإقراء، والتفسير، واللغة، والفقه.

ولك أن تتدبَّر أن مكياً بن أبي طالب، وأبا العباس المهدوي من أئمة القراءات، وممن تصدَّوْا للرد على من طعن في القراءات، وأنكروا عليه، فهل وصْفُهُم بالتناقض - كما رأى ذلك بعض الباحثين - لكونهم أنكروا بعض القراءات، وردُّوا على من أنكر أيضا = هو المسلك الأمثل، والطريق الأقوم؟ إن هذا لشيء عجاب! وإذا نظرنا إلى الانتقادات الموجَّهة إلى هذا المسلك، لوجدناها تستَنِدُ إلى أمرٍ متَّفَقٍ عليه بين السابقين واللاحقين، لا يُنتِج الانتقادُ به حلَّ الإشكال، ولا تُثمِر حكايتُه

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٧٣/٨).
(٢) ينظر: كتاب العين (١١/٢)، (٨/٤، ١٥٠)، (٣١٠/٨) وغيرها.
(٣) ينظر: المقدمة السادسة للتحرير والتنوير (٥٢/١، ٦٢).
(٤) ينظر: المغني لابن قدامة (٤٩٢/١).
(٥) ينظر: تفسير الطبري (٥٣٢/١).
(٦) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (٢١٩٦/٣).
(٧) ينظر: شرح الهداية (٨٧/١، ١٧٩، ٢٢٦)، (٣٨٥/٢، ٤٥٣).
(٨) المحرر الوجيز (٤٦٢/٢).

فكَّ الإعضال، وهو قولهم: **أن هذه القراءات مقروء بها ولا يجوز الطعن فيها، ولا التجاسر عليها، وأن اللغة تحاكم إلى القرآن ولا يحاكم القرآن إليها**، وهو كلام منضبط لكنه لا يصلح أن يكون نقداً؛ لأن صاحب المسلك المخالف لا ينكره، ولا يخفى عليه مثله.

وإذا أرْجعْتَ البصر لوجدتَ أنَّ المتصدرين لانتقاد الأئمة لبسوا ثوب (الدفاع عن القرآن)، وهذا لازمه أن الأئمة تهجَّموا على القرآن، وتجاسروا عليه، وذلك لا يقبله جاهل من جهال المسلمين على نفسه، فكيف الظنُّ بعلمائنا وأئمتنا، وما إخال أمثال هذه الاتهامات إلا إبانة واضحة عن غياب المنهج في تلك القضية، وتبريراً مغسولاً لعجزنا عن اكتشاف المنهج!!

إن النقد المنهجي يأبى أمثال تلك الدعاوى، ويُوجِب علينا قبل أن ننتقد الأئمة أو غيرَهم أن نخطو الخطوات اللازمة لصحة النقد خطوة خطوة، ولا يحصل ذلك إلا بقراءة واستقراءِ المواضع التي انتقدها كل واحد منهم، ودراستها وتحليلها، والنظر فيها متفرقة ومجتمعة، مع دراسة تاريخ العلم ومصطلحاته في زمانهم، والتطورات التي لحقته بعدهم، إلى آخره، وأن نضْربَ أول كلام كلِّ إمامٍ بآخره، ونوازن بين إنكاره للقراءات، وانتقاده في ذات الوقت لمن أنكر، عسى أن يُفتح لنا فيَبِيْنَ لنا منهجهم، وتنكشف لنا دواعيهم، وتُسفِرَ لنا عللهم، ويظهر لنا ما كان مخبوءاً، ويبين لنا ما كان خافياً، وذلك طريق طويل شائك، ولكنه ممتع وشائق، وهو الطريق الذي يجب أن تسلكه الدراسات في هذا الباب.

ولقد كنتُ أُحْجم كثيرًا عن ذكر مثل هذا؛ لكثرة القائلين به؛ ولأنَّ المخالف يَصِمُ مَن سلكوا هذا المسلك بالتكلُّف، وتقديسِ الأئمة، ويطلب

في التورّ واللحظة الإبانة عن المنهج، مع أنها ليست في مقدور شخص واحد، حتى وفقني الله للوقوف على نص نفيس لإمام كبير،يبرِ زُ شيئا من المنهج، ويقصُّ طرفا من قصته، فطِرْتُ به فرحا، وشَغِفتُ به حُبًّا، وصرت أختبئ خلف أسواره، وأتحصَّن بنصاعة حجته، وسأذكره بطوله-وإن كان المقام يقتضي الاختصار- لما له من أهمية في الكشف عن المنهج.

قال أبو إسحاق الشاطبي: «وربما يظنُّ من لم يطَّلِع على مقاصد النحويين أن قولهم: "شاذ" أو "لا يقاس عليه" أو "بعيد في النظر القياسي"، أو ما أشبه ذلك= ضعيف في نفسه وغير فصيح، وقد يقع مثلُ ذلك في القرآن؛ فيقومون في ذلك بالتشنيع على قائل ذلك، وهم أولى -لعمر الله- أن يُشنَّعَ عليهم، ويُمالَ نحوهم بالتجهيل والتقبيح، فإن النحويين إنما قالوا ذلك؛ لأنهم لما استقْرَوا كلام العرب ليقيموا منه قوانين يُحذَى حذوها، وجدوه على قسمين:

- قسم سَهُل عليهم فيه وجه القياس، ولم يعارضه معارض؛ لشياعه في الاستعمال، وكثرة النظائر فيه فأعملوه بإطلاق؛ علمًا بأن العرب كذلك كانت تفعل في قياسه.
- وقسم لم يظهر فيه وجه القياس، أو عارضه معارض لقلته وكثرة ما خالفه، هنا قالوا إنه "شاذ" أو "موقوف على السماع" أو نحو ذلك؛

بمعنى أننا نتَّبعُ العرب فيما تكلَّموا به من ذلك ولا نقيس غيره عليه، لا لأنه غيرُ فصيحٍ، بل لأنا نعلم أنها لم تقصد في ذلك القليل أن يُقاس عليه، أو يغلب على الظنّ ذلك، وترى المعارض له أقوى وأشهر وأكثر في الاستعمال، هذا الذي يعنون، لا أنهم يرمون الكلام العربي بالتضعيف

والتهجين، حاش لله، وهم الذين قاموا بفرض الذب عن ألفاظ الكتاب، وعبارات الشريعة، وكلام نبينا محمد؛ فهم أشد توقيرًا لكلام العرب، وأشد احتياطًا عليه ممن يغمز عليهم بما هم منه بُرَآء، اللهم إلا أن يكون في العرب من بَعُد عن جمهرتهم، وبَايَن بحبوحة أوطانهم، وقارب مساكن العجم، أو ما أشبه ذلك ممن يخالف في بعض كلامها، وأنحاء عباراتها فيقولون: هذه لغة ضعيفة، أو ما أشبه ذلك من العبارات الدالة على مرتبة تلك اللغة في اللغات، فهذا واجب أن يُعرَّف به، وهو من جملة حفظ الشريعة والاحتياط لها، وإذا كان هذا قصْدهم وعليه مدارُهم، فهم أحقُّ أن يُنسب إليهم المعرفة بكلام العرب ومراتبه في الفصاحة، وما من ذلك الفصيح قياس، وما ليس بقياس، ولا تضر العبارات إذا عرف الاصطلاح»[1]

وما ذكرتُه في مسألة إنكار القراءات، يُقال مثله في كثير من المسائل المُشكلة التي تخفى مناهج الأئمة في التعامل معها، كالإسرائيليات، والمرويات الضعيفة، وغيرهما، ولستُ مع الإسرائيليات ولا ضدّها، ولكنه شيء يستفزُّ العجب، ويستثير الدهشة، أن تُنجَز عشرات الدراسات في انتقاد كثير من المفسرين، والتشنيع عليهم في إيراد الإسرائيليات،

---

(١) المقاصد الشافية (٤٥٦/٣) وقال أيضا (١٨٢/٤) ولا يلزم من عدم القول بالقياس في هذه الأشياء الواقعة في القرآن الكريم، أن يكون عدمَ مراعاة للفظ القرآن، أو إخراجًا له عن الفصاحة، أو نحو ذلك، كما يظن من لا تحقيق له ! بل هو في أعلى الدرجات في الفصاحة، لكنه لم يكثر مثله فيقاس عليه، وعلى هذا بنى سيبويه والمحققون، وهو الصواب.

ورواية ضعيف المرويات، ولا تنجَزُ دراسة واحدة -فيما أعلم- في بيان علل الأئمة في إيرادِها ومنهجهم في روايتِها، وكيفيةِ تعاملهم معها، وهل اعتمدوا عليها، أم استأنسوا بها، أو أدخلوا ما تتضمنه من معنى صحيح تحت عموم الآيات، وغيرها من النقاط اللازمة لصحة نقدهم [1].

المظهر الثاني: الحكمُ على تفسيرِ جمهور السلف بأنه أباطيل وخرافات:

لما كان النقد ميزاناً توزن به الأقوال، ومقياساً تُعرَف به صحة الآراء أو ضعفها،لزم أن يكون نقداً منهجياً متَّزِ نا، مؤسَّسًا على أصول راسخة،

---

(١) أتترَّس هنا في مسألة الإسرائيليات بـ:

أ) قول الإمام ابن عطية في مقدمة تفسيره «لا أذكر من القصص إلا **ما لا تنفك الآية إلا به** » المحرر الوجيز(٩/١)

ب) وبقوله في قصة قتل داود لجالوت: «وقد أكثر الناس في قصص هذه الآية وذلك كله لين الأسانيد، **فلذلك انتقيت منه ما تنفك به الآية، وتُعلَم به مناقل النازلة**، واختصرتُ سائر ذلك » المحرر الوجيز (١٧/٢)

ج) وبقول ابن كثير بعد إيراده لخبر غريب عجيب في قوله تعالى ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ ﴾ [سبأ: ٥٤] « هذا أثر غريب وفي صحته نظر، **وتنزيل الآية عليه وفي حقِـه، بمعنى أن الكفار كلهم يتوفون وأرواحهم متعلقة بالحياة الدنيا، كما جرى لهذا المغرور المفتون، ذهب يطلب مراده فجاءه ملك الموت فجأة بغتة وحيل بينه وبين ما يشتهي**» تفسير ابن كثير (٣٠٢/١١)

وهذه النُقول مصادمة تماما لتأصيلات بعض المعاصرين، وما هي إلا إشارات من الأئمة على الطريق، تخبر عن خللٍ فيما ترسَّخ لدينا من مقررات تجاه هذه القضايا، وتنبئ عن أن وراء الأكَمة ما وراءها، وأنَّ في أعماق البحر لآلئ تحتاج إلى من يغوص لاستخراجها.

وقواعد ثابتة، لا أن يكون نقداً جُزافيا لا خطام له ولا زمام، ولا قاعدة له ولا أساس.

ومِن الأمورِ المنهجية في النقد التي لا يُمارِي فيها إلا مكابر، ولا يكابر فيها إلا مُعانِدٌ، أنَّ وقوع الخطأ من أفراد أهل العلم في بعض المسائل أمرٌ سائغٌ متقرِّرٌ،يقرِّرُه واقعُ العلوم والفنون، وأما جماهير أهل الفن الواحد وأكثرُ علمائه فإن ساغ وقوعهم جميعاً في خطأ، فلا يبلغ التدنّي بهذا الخطأ أن يكون خرافةً أو باطلاً، لا سيما إذا لم يخالفهم في زمانهم ولا فيما بعده مخالف، فوصْفُ قولهم - والحالة هذه - بالخرافة محضُ خرافة، ووصْمُه بالباطل عينُ الباطل.

وقد وقع في هذه الخرافة النقدية بعضُ من تصدَّى لنقد تفسير السلف، فقد تعرَّض السلفُ لبيان وتفسير لفظة (الرَّعد) من قوله تعالى ﴿ أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ ﴾ [البقرة: ١٩] ففسَّر جمهور السلف (الرعد) بقولهم «مَلَكٌ يَزْجر السحاب، مَلَك يزجر السحابَ بصوته، ملك يُؤمر بإزْجاء السحاب ويؤلف بينَه فذلك الصوتُ تسبيحه، ملَكٌ يسوق السحاب كما يسوق الراعي الغنم، ملَكٌ يجمع السحاب كما يجمع الراعي الغنم»[(١)]. وقد روي هذا التفسير عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو، وأبي ذر رضي الله عنهم، وعن ابن عباس رضي الله عنه من طرق كثيرة، وفسَّره بذلك: مجاهد، وأبو صالح، وشَهر بن حوشب، وعكرمة، وقتادة[(٢)]، وذكر ابن عبد البر أن هذا قول جمهور أهل العلم من

(١) ينظر: تفسير الطبري (١/٣٥٧- ٣٦٠)

(٢) ينظر: (الدعاء للطبراني (٢/١٢٦٣ برقم: ٩٩٠)، ومكارم الأخلاق للخرائطي ==

أهل الفقه والحديث[1] ولم يُعرف لهم في ذلك مخالف، وروي هذا المعنى أيضًا مرفوعا في عدة أحاديث تُكلِّمَ فيها[2]. وقد استغربَ بعضُ المتأخرين في العصر الحديث تفسيرَ الرعد بأنه مَلَكٌ يزجر السحاب بصوته، أو أنَّ صوت الرعد ناتج من ضرب الملك للسحاب، وعدُّوه من الإسرائيليات الباطلة، والأكاذيب الملفَّقة، كالشيخ محمد عبده، وتابعه الشيخ محمد رشيد رضا[3]، والشيخ محمد أبو شهبة[4]، والدكتور حاكم عبيسان المطيري[5].

يقول الشيخ محمد عبده: «الرعد هو الصوت المعروف الذي يُسمع في السحاب... وقال مفسرنا الجلال السيوطي: إن الرعد مَلَكٌ أو صوتُه، والبرق سوطه يسوق به السحاب، كأن الملك جسم مادي؛ لأن الصوت

==

(ص:٣٣٠)، الجامع الصحيح للترمذي (ح: ٣٨٢٢، ٦٧٩/٥) تفسير الطبري (٣٣٩/١) ت: شاكر، تفسير ابن أبي حاتم (٥٥/١) كتاب العظمة (١٢٨٥/٤) وغيرها

(١) الاستذكار لابن عبد البر (٥٨٨/٨).

(٢) ينظر: مسند أحمد (٢٧٤/١، ح: ٢٤٨٣) جامع الترمذي (٢٩٤/٥، ح: ٣١١٧)، السنن الكبرى للنسائي (٣٣٦/٥، ح: ٩٠٧٢)، المعجم الكبير (٤٥/١٢ ح: ١٢٤٢٩)، المعجم الأوسط (ح: ٧٧٣١، ٣٦٠/٧)، الإصابة للحافظ ابن حجر (٧٦٠/٤)

(٣) ينظر: تفسير المنار (١٤٦/١، ١٤٧).

(٤) ينظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير للشيخ أبو شهبة (ص: ٢٩٥: ٢٩٩).

(٥) ينظر: دراسة حديثة نقدية لحديث الرعد ملك، للدكتور حاكم عبيسان المطيري (ص٧٠) وما بعدها.

المسموع بالآذان من خصائص الأجسام، وكأن السحاب حمارٌ بليدٌ لا يسير إلا إذ زُجر بالصراخ الشديد والضرب المتتابع، وما ذكرناه هو الذي يفهمه العرب من اللفظين، وهو الذي يفهمه الناس اليوم، ولا يجوز صرف الألفاظ عن معانيها الحقيقية إلا بدليل صحيح... **ولكن أكثر المفسرين ولعوا بحشو تفاسيرهم بالموضوعات التي نصَّ المحدثون على كذبها**، كما ولِعُوا بحشوها بالقصص والإسرائيليات التي تلقَّفوها من أفواه اليهود، وألصقوها بالقرآن لتكون بياناً له وتفسيراً، وجعلوا ذلك مُلحقاً بالوحي»[1].

وليس هذا موطن نقاش كلامه[2]، ولكن أيُعقَل في النقد المنضبط أن يكون كلُّ هؤلاء وقعوا في الخرافة، ثم أيُعقل أنَّ مَن جاء بعدهم فاعتبر كلامهم، وقبل تفسيرهم، وبيَّن مرادهم وقع في الخرافة أيضاً، وهل يُعقل أن يخالف كلُّ هؤلاء اللغة والمعروف عند الناس. سبحانك هذا بهتان عظيم !!! إن أدنى نظرة إلى تفسيرهم تُنبئ أنه لا تعارضَ بين كون الرعد هو الصوت المعروف الذي يُسمع في السحاب، وبين كون هذا الصوت ناتجاً عن سَوق الملك للسحاب[3]، وقد عُرض هذا التفسير على عالم من أكبر علماء الأمة، ومن أوفرهم ذكاء، فلم يرتضه فحسب، بل جعله

(١) تفسير المنار (١/١٤٦).

(٢) ينظر تفنيد كلامه في: اختلاف السلف في التفسير (ص:٣٧٩)

(٣) قال ابن تيمية «الرعد هو الصوت المسموع من السحاب، والحركة توجب الصوت، والملائكة هي التي تحرك السحاب، وتنقله من مكان إلى مكان، وكل حركة في العالم العلوي والسفلي فهي عن الملائكة» مجموع الفتاوى (٢٤/٢٦٣)

في أعلى مراتب القوة والمتانة فقد قال الشافعي عن تفسير مجاهد للرعد بأنه ملك: «ما أشبه ما قال مجاهد بظاهر القرآن» [(1)] يعني قوله تعالى ﴿ فَٱلْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا ﴾ [النازعات: ٥][(2)].

والشافعي- بلا ريب - أفهم لكلام السلف، وأقرب لفهم مرادهم من غيره، وأعرف بمسالكهم ومناهجهم، فقوله هو المعتبر، وعلى هذا القول الذي استحسنه وجوَّده جماهيرُ السلف، وجمهورُ أهل الفقه والحديث فهل كان كلُّ هؤلاء الأعلامعلى مرِّ كُلِّ تلك القرون في غفلة عن تلك الأباطيل والخرافات والأكاذيب التي فطِن لها المتأخرون؟!

المظهر الثالث: قلة الخبرة بطريقة المفسرين في معالجة الأقوال وكيفية التعامل معها.

من المسلَّمات المنهجية في مجال علم التفسير، أنَّ المنهج التفسيري يجب أن ينشأ نتيجة تصوُّرٍ معين لأصولِ هذا العلم ومبادئه الأساسية، ذلك أنَّ مناهج التفسير ليست سوى مظاهر عملية لتلك الأصول والمبادئ، أو هي صورة تطبيقية تعكس وعي المفسر بتلك الأصول، ومدى احتكامه إليها، وكيفية تطبيقها على التفسير، ومن ثَمَّ فإنَّ العملية التفسيرية تتكون من أصولٍ نظرية عامة، تُصاغ منها أسسٌ منهجية، تساعد المفسر على عرض معاني الآيات وما تحمله من أحكام، وما تكتنزه من دلالات.

---

(١) الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي (٣٨٧/١).

(٢) حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (٥٦٣/٢).

وهذه المكونات الثلاثة: الأصول، والمنهج، والمفسر، هي التربة الحاضنة لأي عمل تفسيري[١].

وذلك يعني أنَّ نقْدَ المفسرين مرهونٌ أولاً بالفهمِ، أي:بفهمِ مكوّنات مناهجهم، ومعرفة أصولهم، والخبرة الواسعة بمبادئهم، سواء منها ما كان أمراً مشتركاً بين عامة المفسرين، أو ما كان نهجًا خاصًا انتهجه أحدهم، وبمقدار الاقتراب من مناهِجِهم، والمعرفة الواسعة بمبادِئِهم، والتعمُّقِ في فهم أصولهم، ودوامِ التأملِ في صنيعهِم، وكثرة التَّغَلغُلِ في مكامن أقوالهم = تكون الإصابة في فهمهم، ثم في انتقادهم.

ومن الأصول المنهجية المهمة التي يغفل عنها بعض المتعرضين لنقد التفسير: ظاهرة الاحتمالات عند المفسرين، وكون الأقوال المحتمَلة في حيز الإمكان، وفي دائرة الجواز العقلي، مع تفاوتها بعد ذلك في الاحتمال قوةً أو ضعفاً، ذلك أنَّ القرآن، كما يقول ابن عباس رضي الله عنه: «ذَلُولٌ حَمُولٌ ذو وجوهٍ»[٢] فالكلمةُ الواحدةُ تعطي أكثرَ من معنى في السياقِ الواحد، والجملة الواحدة تَفِيضُ بدلالاتٍ ومعانٍ كثيرةٍ، وهذا من خصائص القرآن، حتى قال أبو الدرداء: «إنَّكَ لن تَفقَهَ كُلَّ الفقهِ حتى ترى للقرآن وجوهًا»[٣].

قال السيوطي: «وقد فسَّرَهُ بعضُهم بأنَّ المراد: أن يرى اللفظ الواحد

(١) إشكالات في منهج التفسير. د/ فريدة زمرد، مقال منشور بملتقى أهل التفسير بتاريخ (٥/٥/١٤٣٠هـ) http://www.tafsir.net/vb/tafsir15867/

(٢) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١/٥٦٠)

(٣) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/٤٩٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٠/٢٥٥).

يحمِلُ معانيَ مُتعَدِّدَةً، فيحمِلُهُ عليها إذا كانت غير متضادَّةٍ، ولا يَقتصِرُ به على معنى واحدٍ»[1]

وهذا الاحتمالُ أدخلَ إلى ساحة التفسيرِ كثيرًا من الأقوال التي تشترك في احتمال الآية لها بصورة أو بأخرى، فما كان منها صحيحًا قطع المفسرون بصحته، وما كان منها ضعيفًا قطع المفسرون بضعفه، وما كان منها محتملاً ممكنًا غيرَ مناقضٍ ولا معارضٍ لما ثبَتَتْ صحتُه، لم يتعرضوا له بالانتقاد، وأَبقَوْه في دائرة الجواز والإمكان،ومَنْ لم يعرِف طريقتَهم تلك، ولم يفقَه صنيعهم في هذا، ولم يَخْبُر منهجهم في ذلك = انتقدَهم وشنَّع عليهم، ووصَمَهُم بإدخال الدخيل في التفسير، وردَّ ما لم يتمكنوا من ردِّه، وانتقد كثيراً مما توقَّفوا فيه، وضيَّق ما وسَّعوه.

فهذا بحث تُلْمِح صاحبته إلى أنَّ الطبري لو كان في عصرنا للحقته الاتهامات بالعمالة والموالاة للصهاينة فتقول: « ولقد انساق ابن جرير وراء ترديد الإسرائيليات التي لو ردَّدَها في عصرنا لَلَحِقَتْ به الاتهاماتُ القاسية. ففي تعليقه على المقصود بـ ﴿ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ﴾ [المائدة: ٢١] يقول «غيرَ أنها لن تخرج عن أنْ تكون من الأرض التي ما بين الفُرات وعريش مصر؛ لإجماع جميع أهل التأويل والسِّيَر والعلماء بالأخبار على ذلك» فتحديدُ الطبري لموقع الأرض المقدَّسة بما بين الفرات وعريش مصر، لا يختلفُ كثيرًا عما جاء في سفر التكوين ١٥/١٨، وهو ما يُردِّدُه صهاينة العصر الحديث من مزاعم تمتد من النيل إلى الفرات »[2]

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (١/٤٤٦).

(٢) الإسرائيليات في تفسير الطبري (ص: ١٤٧)

وإذا رجعْنَا إلى الطبري في ذلك الموضع وجدناه يقول: « ثمَّ اختلفَ أهلُ التأويل في الأرض التي عناها بالأرض المقدسة، فقال بعضهم: عنى بذلك الطور وما حوله... وقال آخرون: هو الشام، وقال آخرون: هي أرض أريحا، وقيل: إن الأرض المقدسة دمشق وفلسطين وبعض الأردن... قال أبو جعفر: وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن يقال: هي الأرض المقدسة كما قال نبي الله موسى عليه السلام؛ لأن القول في ذلك بأنها أرض دون أرض لا تدرك حقيقة صحته إلا بالخبر، ولا خبر بذلك يجوز قطع الشهادة به، غير أنها لن تخرج من أن تكون من الأرض التي ما بين الفرات وعريش مصر؛ لإجماع جميع أهل التأويل والسير والعلماء بالأخبار على ذلك»[(١)].

فالخلاف بين العلماء في تحديد الأرض المقدسة لم يخرُج عن هذه الأقوال، والطبري صرَّح بأنه ليس هناك دليلٌ صريحٌ يُعيِّنُ قولاً من هذه الأقوال،وأنها في حيزِّ الاحتمال، غير أنها لن تخرجَ عن مجموع هذه الأقوال؛ لِكونِ العلماء مجمعين على كونها منحصرة في دائرة هذه الأقوال، وأنَّ مجموع هذه الأقوال يعطي ما قاله الطبري، فهل يُعاب الطبريُّ لمجرد أنَّه ذَكَر مجموع أقوال المفسرين في الآية؟

ولو نظرنا لوجدنا بعض المعاصرين - بتطبيقاته العملية وبتصريحه كذلك - صيَّر الإسرائيليات قسمين، وأسقطَ منها القسم الثالث، وهو ما لم يظهر صدقه ولا كذبه، ولم تُعلم موافقته للشرع ولا مخالفته، مع أنَّ

(١) تفسير الطبري (٨/٢٨٦).

أهل العلم نصُّوا على وجوبِ التوقُّف فيه، وجواز حكايتُه، ومردُّ هذا إلى عدم التبصُّر بقضية الاحتمال وأثرها في التعامل مع تلك الأقوال.

إن المفسِّر كما لا يمكنه ردُّ ما ثبتت صحته، ولا قبول ما ثبت خطؤه، لا يمكنه كذلك ردُّ ما كان محتملاً من الأقوال، طالما كان له وجهٌ من الاحتمال، وطالما كان في حيّز الجواز والإمكان العقلي، غير مناقض لما ثبتت صحته في الآية من المعاني.

فها هو إمام الصنعة ابن جرير يرجِّح تفسيرَ المقام المحمود بالشفاعة كما بيَّنتْ ذلك الأحاديث، وينقل مع ذلك تفسير مجاهد أنَّ المقامَ المحمود إجلاسُ محمد ﷺ على العرش، ثم يقول بعد ترجيحه القول بأنَّه الشفاعة: «وهذا وإنْ كان هو الصحيح من القول في تأويل قوله ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩] لِما ذكرنا من الرواية عن رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين، فإنَّ ما قاله مجاهد من أنَّ الله يُقعِد محمدا ﷺ على عرشه، قولٌ **غيرُ مدفوعٍ صحتُّه، لا من جهة خَبرٍ ولا نظرٍ**، وذلك؛ **لأنَّه لا خبرَ عن رسول الله ﷺ، ولا عن أحدٍ من أصحابه، ولا عن التابعين بإحالة ذلك**»[1] فلما كان القول غير محال وقوعه، وداخلاً في حيّز الإمكان لم يتجاسِر الطبري على ردِّه؛لأنه كما لا يستطيع إثباته لا يستطيع نفيه، وقد أفصح عن المنهج في مثل هذا الإمام الطوفي في قانونه الذي وضعه ليُتوصَّل به إلى علم التفسير، وكان مما ذكره في كلامه عن التأويل المختلف فيه، قوله: «... وإن لم يشتمل على التناقض، بل كان

(١) تفسير الطبري (٥١/١٥) ويراجع تتمة كلامه.

مجرد اختلاف، وتعدُّدَ أقوالٍ، فإنْ احتمل اللفظُ جميعَها، وأمكن أنْ تكونَ مُرادةً منه، وجب حملُه على جميعِها ما أمكن، سواء كان احتماله لها مساويًا، أو كان في بعضِها أرجح من بعض، وإلا فحمْلُه على بعضها دون بعضٍ إلغاء للفظ بالنسبة إلى بعض محتملاته من غير موجِب، وهو غير جائز؛ ولأنَّه لو جاز أن يكون مرادًا، فإعمال اللفظ بالنسبة إليه أحوطُ من إهماله، نعم إنْ كان احتمالُه لها متفاوتًا في الرُّجحان، جاز في مقام الترجيح تقديم الأرجح فالأرجح بحسب دلالة اللفظ عليه، أو جلالة قائله، أو عاضِدِه الخارجي، وغير ذلك من وجوه الترجيحات.

ومثال ذلك: أعني احتمال اللفظ للوجوه المتعددة قوله تعالى... وكذا قوله تعالى ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا ﴾ [الإسراء: ٧٩] قيل: هو الشفاعة، وقيل هو الوسيلة، وقيل: يُجْلسه معه على العرش، وقيل غير ذلك، إلى اثني عشر قولا، **واللفظ يحتملها، وإرادتها جائزة، واجتماعها ممكن؛ إذ لا مانع من أن الله تعالى يقبل شفاعته، ويعطيه الوسيلة، ويُجلِسه معه على العرش...**

وقد حُكِيَ عن محمد بن شاقلا أنه قال: لو حلفَ حالِفٌ بالطلاق أنَّ الله تعالى يُجلس محمدًا معه على العرش لما حنَّثتُه.

وأعلم أن هذا القول منه، ليس لأن هذا الإجلاس مقطوع به؛ بل لكونه ممكنًا جائز الوقوع والإرادة من اللفظ، وإنما المقطوع به المقام المحمود في الجملة، أما خصوص هذا الإجلاس، أو غيره من الأقوال سوى ما تواترت به السنة، أو استفاضت من الشفاعة فلا، وإنما لم يُحنِّثه أبو إسحاق، لما ذكرناه من الإمكان، ولكون صحة النكاح وثبوته متيقنًا، فلا يحكم بدفعه بأمرٍ مُحتمَل... واعلم أنَّ التزام هذا القانون في التفسير يدفع

عنك كثيرا من خبْط المفسرين بتبايُنِ أقوالهم واختلاف آرائهم»[1].

وليت شعري، أين نُقَّاد اليوم من مثل هذا؟! وهو كلام نفيسٌ حَريٌّ أن يُكتَب بماء العيون لمن أشقاهم البحث عن المنهج، ووَلِعوا بالتنقيب عنه وسط الأمواج المتلاطمة.

أُراني أطلت، ولكنها إطالة لازمة لتقرير المنهج.

المظهر الرابع: ذهول الناقد عن بعض قضايا أصول التفسير.

لكل علمٍ أصولٌ يقوم عليها، ويستند إليها، وينطلق من خلالها، ويُفهم على ضوئها، فهي التي تحدِّدُ مسارَه، وتوجِّه سيرَه،وتقُوّم مسيرتَه، وتجمع معاقِدَه، وتحيط بمداخِلِه ومخارجِه، فمَن رَامَ أيَّ فنٍّ من الفنون أو علمٍ من العلوم، دون أن يتضلَّع بأصوله، ويتشرَّب مقاصدَه، ويدرك غاياته، أُغلِق عليه فهم كثير من مسائله، وأُشكلت عليه كثير من قضاياه، واضطربت رؤيته لذلك العلم، فربما أفْسدَ من حيث أراد الإصلاح، وأضرَّ من حيث ابتغى النفع، فمنترك الأصول حرُ ِمَ الوصول.

ومن الأصولِ المهمة في علم التفسير معرفةُ أساليب المفسرين، والطُّرُق التي تناولوا بها تفسير القرآن الكريم، مع التفريق بين كلِّ أسلوب منها، ومعرفة فلسفتهم في العدول عن أسلوب ٍ إلى أسلوب، وأيُّ أسلوب منها كان أكثر استعمالا وانتشارًا. إلى غير ذلك من الأمور المعتبرة عندهم.

وإن التعرَّف على تلك الأساليب أمر بالغ الأهمية؛ إذ بوساطته يستطيعُ

---

(١) الإكسير في علم التفسير (ص:٤١- ٤٣) باختصار يسير.

الباحث فهمَ أقوال المفسرين، ويُحسِن التعامُلَ معها، وإلا وقع في مزالق كبيرة، وتوهَّمَ توهُّماتٍ لا واقعَ لها ولا أثر.

وإن النَّاظِرَ إلى أقوال المفسرين دون معرفته بالتفسير على المعنى مثلا، وما يندرجُ تحتَهُ من تفسيرٍ باللازم أو بالمثال، سيحكُمُ على أقوالهم بالتعارض والتناقض حيث لا تناقض ولا تعارض، وسيدَّعي خلافا حيث لا خلاف، وسيُسقِطُ أقوالا كثيرة لتوهم فسادها - في نظره -، وسيحكُمُ بتخطئة مفسرين كُثُرٍ على غير أُسُسٍ علمية، وما أوقعه في هذا الخطأ إلا عدم درايته بتلك.

وإنما نَجمَ الخطأ من عدمِ معرفته بتلك الأساليب، أو بسبب ذهولِه عنها، فلو تنبَّه لها لرأى كثيرا من أقوالهم متفقةً مُنسَجِمَةً، ولرأى في تنوّعِها وتعدُّدِها إثراءً لمعنى الآية، وزيادة بيان لها [1].

وقد أشار إلى ذلك ابن القيم فقال: «... وهكذا غالِبُ المفسِّرين يذكرون لازمَ المعنى المقصودِ تارةً، وفردًا من أفراده تارةً، ومثالا مِن أمثلته، فيحكيها الجَمَّاعُون للغَثِّ والسمين أقوالا مختلفة، ولا اختلافَ بينها » [2]

ولنأخذ مثالا تطبيقيا يضع أيدينا على مظهر من مظاهر الخلل النقدي الذي نحن بصدده.

(١) ينظر: اختلاف السلف (ص: ٦١).

(٢) بدائع التفسير (٤/٣٥٠).

انتقدَ بعضُ الفضلاء[1] ابن عطية بميله للاعتزال، أو بأنه يقدِّر ما ذهبت إليه المعتزلة في نفي رؤية الله ﷻ وعلَّلَ ذلك بكون ابن عطية ذكر قول المعتزلة في تفسير الزيادة، وذكر طرق ترجيحه عند تفسيره لقوله تعالى ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس: ٢٦] ومعلوم أنَّ المعتزلة يفسِّرون ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ بأن المراد بها المثوبة الحسنى، والزيادة بالتفضل بزيادة الثواب ومضاعفته، فتكون الزيادة من جنس المزيد عليه[2] في الثواب. ولنُصْغِ إلى ابن عطية لننظر ما قال، ثم نعود لتحليل ذلك الانتقاد، قال ابن عطية: «وقوله تعالى ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس: ٢٦] الآية، قالت فرقة وهي الجمهور: ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ الجنة، والزيادة النظر إلى وجه الله ﷻ، وروي في نحو ذلك حديث عن النبي ﷺ، رواه صهيب، وروي هذا القول عن أبي بكر الصديق وحذيفة وأبي موسى الأشعري، وعامر بن سعد وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وروي عن علي بن أبي طالب أنه قال: الزيادة غرفة من لؤلؤة واحدة. وقالت فرقة: ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ هي الحسَنَة والزيادة هي تضعيف الحسنات إلى سبعمائة فدونها، حسبما روي في نص الحديث وتفسير قوله تعالى ﴿وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [البقرة: ٢٦١]، **وهذا قول يعضده النظر، ولولا عِظَمُ القائلين بالقول الأول لترجَّح هذا القول، وطريق ترجيحه:أن الآية تتضمن اقترانا بين ذكر عُمَّال الحسنات وعُمَّال السيئات، فوصف المحسنين بأن لهم حسنى وزيادة من جنسها، ووصف المسيئين بأن لهم بالسيئة مثلها، فتعادل الكلامان**»[3].

(١) ينظر: التفسير والمفسرون (٢٠٩/١)

(٢) تنزيه القرآن عن المطاعن (ص: ١٧٧)، الكشاف (٣٤٢/٢)

(٣) المحرر الوجيز (٤٧٣/٤، ٤٧٤)

فالقول الذي قال عنه ابن عطية « وهذا قول يعضده النظر...» الخ، هو قول المعتزلة، ولذا انتُقِدَ ابن عطية بميله لمذهب الاعتزال، أو بتقديره لقولهم في الرؤية.

والحقُّ أن الأمر ليس كذلك، والنظر إليه من عدة جهات، لو تم النظر إليها ما آل الأمر إلى اتهام ابن عطية بالاعتزال:

الجهة الأولى: أن تفسير ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ بالحَسَنة، والزيادة بتضعيف الحسنات، مرويٌّ عن السلف، فقد نقله الطبري عن ابن عباس، وعلقمة بن قيس، والحسن البصري[1]، ونقَلَ ابنُ عطية تفسير علي بن أبي طالب للزيادة بغير الرؤية، فهل هذا معناه أنهم ينكرون الرؤية يوم القيامة، وأنَّ المعتزلة ورثِوا ذلك عنهم؟

ثم إنَّ ابن جرير الطبري، وابن كثير قَبِلا ذلك التفسير أيضًا[2]، ولم يحصرا معنى الزيادة في النظر إلى وجه الله الكريم، **فهل هم كذلك على مذهب المعتزلة؟**

والجواب: لا، **وإنما مردُّ الأمر إلى الذهول عن أسلوب من أساليب التفسير**. وبفهمه على وجهه يزول الإشكال

ذلك أنَّ تفسير النبي ﷺ **الزيادة بالنظر إلى وجه الله الكريم، ليس تخصيصًا للزيادة بهذا المعنى وحصرًا لها فيه، وإنما هو تفسير بالمثال**، أُريد به التمثيلُ لأعظم ما يدخل في معنى الزيادة، وهذا كتفسيره ﷺ

(١) ينظر: تفسير الطبري(١٢/١٦٣)

(٢) ينظر: تفسير الطبري(١٢/١٦٤، ١٦٥)، تفسير ابن كثير (٧/٣٥٤)

الكوثر بأنه نهرٌ في الجنة[1]، وتفسيره القوة بالرمي[2]، فليس هذا منه ﷺ حصرًا لمعنى الكوثر أو الرمي فيما فسَّر به، وإنما هو تمثيلٌ لبعض الصور الداخلة تحت المعنى العام لهما. وقد بيَّن الطبري وابن كثير عموم معنى الزيادة وشموله لكل الأقوال المذكورة، قال الطبري: «...ومِن الزيادة على إدخالهم الجنة، أن يُكرمَهُم بالنظر إليه، وأن يُعطيَهم غُرفًا من لآلئ، وأن يزيدَهم غفرانًا ورضوانًا، كل ذلك من زيادات عطاء الله إياهم على الحسنى التي جعلها الله لأهل جناته، وعمّ ربنا جل ثناؤه بقوله ﴿وَزِيَادَةٌ﴾ الزيادات على ﴿الْحُسْنَىٰ﴾، **فلم يُخصِّص منها شيئًا دون شيء، وغير مستنكَرٍ من فضل الله أن يَجْمَع ذلك لهم، بل ذلك كله مجموعٌ لهم إن شاء الله، فأَوْلى الأقوال في ذلك بالصواب أن يُعَمَّ كما عمَّه عز ذكره**»[3]، وبنحوه قال ابن كثير[4].

وإذن فما الإشكال عند المعتزلة إذن؟

والجواب: أن المعتزلة حصروا معنى الزيادة في التضعيف،**مع نفْيِهِم أن يكون مرادا بها النظر إلى وجه الله الكريم، وأما هؤلاء الأئمة ففسروا الزيادة بعمومها وما يدخل تحتها دون حصر لها في معنى بعينه، وهو عين ما فعله ابن عطية**.، وإنما حصل الإشكال من توَّهم أن الزيادة لا تُفسَّر

(١) صحيح البخاري في تفسير إنا أعطيناك الكوثر (ص١٠٨٠، ح٤٩٦٤).
(٢) صحيح مسلم، ك: الإمارة، باب فضل الرمي والحث عليه وذم من عُلِّمَهُ ثم نسي (٣٨٣/٣، ح:١٩١٧).
(٣) تفسير الطبري(١٦٥/١٢)
(٤) تفسير ابن كثير(٣٥٤/٧)

بغير الرؤية، ظنًا أن النبي ﷺ حصَرَها في الرؤية.

الجهة الثانية: أن ابن عطية لما ذكر مرجِّحات القول الثاني، إنما كان ينظر إلى سياق الآية المفسَّرة ووضوح المقابلة بينها وبين لاحقتها، فهو يناقش قولا مرويًا، ويذكر مستنداته، ويبيِّنُ الأوجه التي يمُكن ترجيحه بها، فهو عرضٌ للأدلة والحجج، وكذا فعل عند تفسير قوله تعالى[1] ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٣] فبيَّن أن تأويلَ المعتزلة سائغٌ في العربية، **لا قبولا له ولكن بيانًا لوجهه ومستنده، وفرق كبير بين ذكر مستندات القول وحُجَجِه، وبين ترجيحه.**

الجهة الثالثة: أنَّ ابن عطية رجَّح قول أهل السنة في رؤية الله ﷻ يوم القيامة، وناقش المعتزلة، وردَّ عليهم وانتقد قولهم عند قوله تعالى ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣]

المظهر الخامس: مخالفة المنهج في فهم المصطلحات وتطبيقاتها.

إنَّ من أهمِّ الطرق الموصلة إلى العلم معرفة اصطلاحات أهله، فالمصطلحاتُ مفاتيح العلوم، وبوَّابة الدخول إلى قضاياها ومسائلها، وذلك أنَّ مفاهيمَ العلوم تتبلور عند ولادتها في مصطلحات، وتُعبِّرُ عن نضْجِها حين تنضُجُ بمصطلحات، وتبلغ أشُدَّها حين تبلغُه بأنساقٍ من المصطلحات، إذ في المصطلحات البسيطة الصغيرة تسكن صغارُ العلم وجزئياته، وفي المصطلحات المركَّبة الكبيرة تُختَزَنُ كبار العلم وكُليَّاتُه... والتبيُّن والبيانُ لمفاهيم المصطلحات يُمكِّنُ العالم والمتعلم معاً من ناصية

(١) المحرر الوجيز (٨/٤٧٩).

العلم؛ ذلك بأنه يُعبِّد للمتعلم الراغب الطريق للفهم العميق، والتاريخ الدقيق للعلم[1].

وإذا كانت المصطلحات تكتسب تلك الأهمية، وتختص بتلك المكانة الرفيعة، فذلك يوجب الحذر والحيطة عند دراستها، وبيانِ مفاهيمها؛ لكون الخطأ في ضبطها، وبيان مفاهيمها لا يُعادل بالخطأ فيما سواها؛ إذ الخطأ فيها خطأٌ في مفاتِيح العلم وكلياته ومعاقِده، فهو خطأٌ يسري في معظم ما يندرج تحتها من جزئيات، وينتشِرُ فيما تتضمَّنُه من مسائل، وينعكس على ما تَكْتَنِزُه من قضايا.

وإنَّ من مظاهر الخلل النقدي في بعض الدراسات المعاصرة: التعرُّض لانتقاد المفسرين والعلماء دون التدقيق في مصطلحاتهم، والتريُّثِ في تبين مفاهيمهم،وتحريرِ مراداتهم، وفهمُ كلامهم وفق المعنى المشتهر للمصطلحات، مما أنتج اضطراب الرؤية في تصوُّرِ بعض المسائل على وجهها السليم، وشدة الاختلافات في بعض قضاياها، وكثرة الانتقاد غير المحرَّر للعلماء والمفسرين.

ومن صور ذلك: **حصر دلالة المصطلح المتسع الدلالة في بعض معانيه:**

من الأمور التي توقع في خلل منهجيٍّ ونقديٍّ كذلك، أن يعمد بعض الباحثين إلى مصطلح استخدمه الأوائل في معانٍ متعددة، ودلالات متنوعة، فيحصره في بعض معانيه، أو يقيِّدُه ببعض إطلاقاته ودلالاته التي

(١) نظرات في المصطلح والمنهج، (ص:١٥، ١٦) د. الشاهد البوشيخي.

استقرَّت بعد تقْعيدِ العلوم وتدوينها، ثم يُحاكِمُ العلماء المتقدمين بعد ذلك إلى الدلالة التي رضيها، وينتقدهم بالمعنى الذي ربما لا يعرف من معاني المصطلح سواه، بل ربما ينطلق إلى التأصيل لفهمه، والتقعيد لما رجَّحه من دلالات المصطلح، هادمًا كلَّ ما خالف تقعيده، وناقماً على ما شذ عن تأصيله.

ولندخل إلى رحاب مصطلح من المصطلحات لنرى كيف كان حاله، وإلام آل أمره، وقد اخترتُ لذلك **مصطلح النزول**.

نشأ هذا المصطلح في القرون الأولى على ألسنة مفسري السلف، حاملاً لأوجه كثيرة من الدلالات والمعاني، غير منحصر في معنى منها دون آخر،بل كان مرَ نا فَضفَاضًا، تتحدد دلالته وفق سياقه الذي ورد فيه، وبحسب مقاصد قائله، والقرائن التي احتفَّت بكلامه، وكان في أغلب استعمالاته يدور حول معنيين:

الأول وهو الأكثر استعمالا وشيوعًا: تفسير الآية وبيان ما يندرج تحت معناها العام من وقائع وأحداث وأحوال ومناسبات، يستوي في ذلك ما سبق نزولها من تلك الأحداث والوقائع، أو قارنه، أو تأخر عنه، فيقولون: «نزلت الآية في كذا، أو حدث كذا فأنزل الله كذا، أو نزلت في فلان» إلى آخره، دون تقيُّدٍ بزمن نزول الآية.

الثاني: **التعبير بالنزول عن القصة أو الواقعة التي صاحبت نزول الآية**، أو نزلت الآية بشأنها.

قال ولي الله الدهلوي: «... وقد ينقل المتقدمون من المفسرين أمثال هذه القصص والحوادث بغية استيعاب الآثار المناسبة الواردة حول تلك

الآية، أو لبيان ما يصدق عليه العموم اللفظي من المعاني وليس من الضروري ذكر هذه القصص والحوادث كأسباب النزول؛ لأن فهم معنى الآية لا يتوقف عليها وقد تحقق لدى الفقير أن الصحابة والتابعين أجمعين كثيراً ما يقولون: نزلت الآية في كذا، ولا يكون غرضهم إلا تصوير ما تصدق عليه الآية من الأحداث والمعاني، وذكر بعض القصص والوقائع التي تشملها الآية الكريمة لعموم لفظها، **سواء كانت القصة متقدمة على نزول الآية أو متأخرة عنها، إسرائيلية كانت أو جاهلية أو إسلامية، تنطبق على جميع قيود الآية أو بعضها.**

وقد تبين من هنا أن للاجتهاد مدخلاً في هذا القسم الثاني من أسباب النزول، وأنه يتسع لإيراد القصص المتعددة، فكل من يستحضر هذه النكتة، يستطيع أن يعالج اختلافات أسباب النزول بأدنى نظرة وتأمل»[1].

---

(١) الفوز الكبير لولي الله الدهلوي (١٧٥، ١٧٦)، وتنظر استعمالات النزول عند السلف في: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: ١١)، البرهان للزركشي (٣١/١).

يلاحظ أنَّ:

أ) المعنى الأول من باب الدراية، والثاني من باب الرواية، ولذا فباب الأول لا ينحصر إذ لا يتقيد بزمن الآية، وإنما يرتبط بالمعنى الذي تفيده، وباب الثاني منحصر بما وقع في زمن النبوة.

ب) أن العبارات المعبَّر بها عن المعنيين واحدة وليست هناك عبارة يتميز بها كل معنى عن الآخر.

ج) أن المعنى الثاني يَؤُول إلى الأول ويندرج تحت عمومه كواحد من أفراده.

وهو كلام نفيسٌ له تطبيقاته في كلام المفسرين[1]، وعلى هذا **فلا حرج على المفسر أن يفسر آية مدنية بحادثة مكية، أو آية مكية بحادثة مدنية، أو أن يقول: نزلت الآية في فلان وقد مات قبل نزولها، أو أنْ تُفسَّر الآية بمعنى أو بواقعة حصلت قبل البعثة أو بعد زمان النبوة.**

وهذا التنظير غاب عن الواقع التطبيقي لكثير من الدراسات المعاصرة المنجزة في هذا الباب، وتصدَّر المعنى الثاني أغلب مباحث النزول، وَوُسِّع المعنى الضيق في المصطلح، وأُهمِلَ المعنى المتَّسع أو ضُيِّق، وكثُرَت الخلافات بين روايات النزول بدعوى أنها كلها أسباب نزول، وانتُقِدَ من فسَّر الآية المكية بحادثة مدنية أو العكس بكونه جاهلاً بالتاريخ، إلى آخره من أوجه مخالفة المنهج في فهم المصطلح وتطبيقه، ولعل الذي أدَّى لذهول البعض عن ذلك المنهج، تقسيم بعض المعاصرين[2] صيغ أسباب النزول إلى صيغ صريحة، وصيغ غير صريحة، وجعَل الصيغ الصريحة نصاً في إفادة السببية لا تحتمل غيرها، والصيغ غير الصريحة

(١) قال ابن عطية تعليقا على من فسَّر قوله تعالى ﴿ وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ ﴾ [الأنفال: ٧١] بأنها نزلت في عبد الله بن سعد بن أبي سرح: «وأما تفسير هذه الآية بقصة عبد الله بن أبي سرح فينبغي أن يُحَرَّر فإن جُلِبَت قصة عبد الله بن أبي سرح على أنها مثال، **كما يمكن أن تجلب أمثلة في عصرنا من ذلك فَحَسن**، وإن جُلِبَت على أن الآية نزلت في ذلك فخطأ؛ لأن ابن أبي سرح إنما تبين أمره في يوم فتح مكة، وهذه الآية نزلت عقيب بدر» المحرر الوجيز (٢٤٥/٤)، وينظر: أيضا المحرر الوجيز (٢٧٠/٤)

(٢) هو الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني في مؤلفه: مناهل العرفان في علوم القرآن (١٠٢/١، ١٠٣)

تحتمل سببية النزول وغيرها[1]، وقد سرى هذا التقسيم في كثير من المؤلفات والبحوث رغم كون الأساس الذي بنى عليه تقسيمه غير صحيح، لكونه جعل أحد معنيي النزول أصلاً قسَّم على أساسه العبارات المستخدمة في النزول لكلا المعنيين، دون معيار واضح، يُبيِّن سر اختياره أحد المعنيين أصلاً في التقسيم دون الآخر.

وما قيل في مصطلح النزول يقال مثله في مصطلح النسخ، واتساع معناه في التراث التفسيري، ووقوف بعض الدراسات عند إطلاقٍ واحد من إطلاقاته، وانتقاد إطلاقاته الأخرى، إلى غير ذلك من المخالفات المنهجية، ومما يؤسَف له أن بعض أقسام التفسير في إحدى الجامعات العريقة اتخذت قرارًا يُلزم فيه كل الباحثين الذين سجلوا رسائلهم العلمية في موضوع (الدخيل في التفسير)، باعتبار القراءات الشاذة من الدخيل في التفسير، وما هذا إلا بسبب التصور الخاطئ لمصطلح الشذوذ[2].

---

(١) ذكر الزرقاني في الصيغ الصريحة صيغة «سبب نزول الآية كذا»، وصيغة « حدث كذا فنزل كذا، أو فنزلت الآية»، وقد انتقده د/خالد المزيني بكون صيغة «سبب نزول الآية كذا» لا وجود لها في واقع روايات النزول، فهو تنظير لشيء لا واقع له، وانتقده في الصيغة الثانية بإيراد كثير من الأمثلة فيها صيغة «حدث كذا فنزل كذا» وليست من أسباب النزول في شيء. ينظر: المحرر في أسباب النزول (١/١١٥: ١١٧)

(٢) توصف القراءة بالشذوذ لبيان قلة من قرأ بها، وخروجها من حيز التواتر إلى حيز الآحاد، لا اعتقاد ضعف القراءة، أو ضعف قارئها، أو عدم العمل بها، وقد احتج بها بعض الفقهاء والمفسرين، وغيرهم من أهل العلم. ينظر: القراءات الشاذة وأثرها في التفسير (ص: ١٣).

تلك بعض مظاهر الخلل النقدي التي أردت التنبيه عليها، ما قصدت من ذكرها إلا بيان خطرها على مسيرة الدراسات القرآنية وتعويق مسيرتها.

المبحث الثالث

ضوابط النقد

النقد هو مصدر الحياة لكل علم وفن، وباب رقيه وتطوره، فهو الذي ينقح مسائله ويحرر قضاياه، ويتمم نقصه، ويعالج قصوره، ويميز غثه وسمينه، وجيده ورديئه، وهو كائن كذلك دومًا يوم يؤخذ بحقه، ويقوم على أصوله، وينضبط بمنهجه، ويُحكم بضوابطه، فإن تجرَّد من ذلك كان مصدر الخلل ومكمن الخطر، ومعول الهدم، ولذلك تعيَّنت العناية بضبطه، وإحكام ممارسته.

وقد أردت الإشارة إلى بعض الضوابط التي لا يصح النقد بدونها، ولا يؤتي أُكُله بالتخلِّي عنها، ولا أدَّعي أني أتيت على كل الضوابط اللازمة لصحة النقد، وإنما حسبي أن أشير إلى بعضها، بما يناسب طبيعة البحث.

الضابط الأول: ترك الانتقاد بالبدهيات:

البداهة هي وضوح الأفكار والقضايا بحيث تفرض نفسها على الذهن؛ فهي المعرفة الحاصلة ابتداءً في النفس، لا بسبب الفكر، كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين، والبدهي ما لا يتوقف حصوله على نظر وكسب[1].

---

(١) ينظر: الكليات ص: ٢٤٨، المعجم الوجيز، مادة بده، ص: ٤١.

ومرادي بالبدهيات هنا: المسلمات الشرعية، والمعارف الضرورية في كل علم، ومبادئ العلوم في كل فن، وما قاربها مما اشتهر أمره، وذاع بين الناس علمه، وصار من المتعذِّر جهله، وبلغ من الوضوح والجلاء بحيث لا يخفى على صغار الطلاب والمبتدئين، فضلا عن العلماء الكبار.

إن من أكبر المثالب التي يقع فيها بعض المتعقبين لتفسيرات الأئمة والمستدركين على أقوالهم، التخطئة بالبدهيات، والتعقب بالأوليات التي لا يخفى مثلها على من بلغوا من العلم مبلغاً رفيعاً من عوام المسلمين، فضلاً عن العلماء وطلاب العلم.

ومثل هذه التعقبات جديرة بأن يعاد فيها النظر، وأن يقف الباحثون منها موقف النقد والرد، فإن في اعتمادها وتناقلها اتهاماً لعقول الأئمة وعلومهم، واستهانة بعقلية المتعلم والقارئ من حيث يشعر قائلها أو لا يشعر.

وقد يكون القول الوارد عن بعض المفسرين جديراً بالتعقب، حقيقًا بالاستدراك والرد، لكن ليس كل رد أو تعقب يصح اعتماده والتسليم به، فليست القضية أن لا نتعقب المفسرين ولا نستدرك عليهم، كلا، بل القضية أن يكون الاستدراك والنقد موضوعياً، يقوم على أساس علمي، وقواعد متينة.

وقد نبَّه أئمتنا على أهمية التحرز من الانتقاد بمثل تلك البدهيات التي لا تخفى على أئمة العلم، ويكفينا هنا ما ذكره ابن كثير عند قوله تعالى ﮋ ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ [الأنفال: ١٧] فقد ذكر أن الآية نزلت في شأن القبضة من التراب التي حصب بها النبي في وجوه الكافرين يوم بدر، ثم قال: «وههنا قولان آخران غريبان جداً: أحدهما: قال ابن جرير:

حدثني محمد بن عوف الطائي حدثنا أبو المغيرة حدثنا صفوان بن عمرو حدثنا عبد الرحمن بن جبير أن رسول الله ﷺ يوم ابن أبي الحقيق بخيبر دعا بقوس، فأتى بقوس طويلة وقال [جيئوني بقوس غيرها]، فجاءوه بقوس كبداء فرمى النبي ﷺ الحصن، فأقبل السهم يهوي حتى قتل ابن أبي الحقيق وهو في فراشه، فأنزل الله ﷻ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾.

وهذا غريب وإسناده جيد إلى عبد الرحمن بن جبير بن نفير، ولعله اشتبه عليه، أو أنه أراد أن الآية تعم هذا كله، وإلا فسياق الآية في سورة الأنفال في قصة بدر لا محالة، وهذا مما لا يخفى على أئمة العلم **والله أعلم**» [(١)]

ويظهر لي - والله أعلم - أن الانتقاد بمثل تلك البدهيات مردُّه إلى أحد أمرين:

الأول: عدم وضوح مقصد المفسر للناقد، أو عجزه عن فهم مراده.

الثاني: توهم الناقد خطأ المفسر، مع عدم وجود تعقب عنده غير ما تعقب به.

ومن أمثلة التخطئة بالبدهيات ما أورده بعض العلماء في تعقب أقوال السلف في الحروف المقطعة، فقد ورد عن السلف في تفسير الحروف المقطعة أقوال كثيرة، كالقول بأنها: اسم من أسماء القرآن[(٢)]، وكالقول

---

(١) تفسير ابن كثير (٤٢/٧).

(٢) ورد ذلك عن قتادة، وزيد بن أسلم وابن جريج، ومجاهد من طريق ابن أبي نجيح. ينظر: تفسير الطبري (٨٧/١)، ابن أبي حاتم (٣٣/١)، ٥٤).

بأنها أسماء للسور[١]، وكالقول بأنها اسم من أسماء الله مُقَطَّعةٌ بالهجاء فإذا وُصِلَتْ كانت اسماً من أسماء الله[٢].

وقد تعقب بعض المفسرين هذه الأقوال بأن أسماء الله توقيفية، أوبأن اللغة لا تدل على ما ذكروه، أو بأنها ظنون، والظن لا يغني من الحق شيئاً[٣].

ومثل هذه التعقبات لا يسوغ أن توضع موضع القبول، ولا أن يتناقلها الباحثون دون تأمل، فكون أسماء الله توقيفية من بدهيات العقيدة التي لا يسوغ نسبة عالم لمخالفتها، وكون اللغة لا تدل على ذلك مما لم يكن مثله خافياً على مفسري السلف، ولذا فهذا التعقب في غير محله، وهو أجدر بالرد والتعقب، لكون هذه التعقبات من البدهيات التي لا يماري فيها من انتُقِد بها، وليست القضية الآن في كون أقوالهم في الحروف المقطعة مقبولة أو مردودة، وإنما القضية في هشاشة النقد، وكونه لا يقوم على ساق.

إن احترام عقلية الطرف الآخر أمر في غاية الأهمية يجب على الباحثين أن يولوه العناية، ولذا فعلى كل منتقد لغيره أن يضع عقله مكان من ينتقده، ويستدرك عليه، فلا ينتقد غيره بما لا يحب أن يُنتقَد به.

---

(١) ورد ذلك عن زيد بن أسلم. ينظر: تفسير الطبري (٨٧/١)، الدر المنثور (٥٥/١).

(٢) ورد ذلك عن الشعبي. ينظر: تفسير الطبري (٨٧/١)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣٢/١).

(٣) ينظر معنى هذا الكلام في: فتح القدير (١٠٤/١: ١٠٧)، زهرة التفاسير (٩٧/١).

الضابط الثاني: عدم انتقاد قول المفسر مع إمكان تصحيحه بدون تكلُّف.

إن النقد في جوهره حكم يصدره الناقد على أقوال المفسرين وغيرهم من أهل العلم؛ ولذا فإنَّ أمانة النقد تقتضي أن لا يَرُدَّ الناقد قولاً إلا بعد تعذر قبوله، واستحالة تصحيحه، حتى يكون عادلاً في حكمه، وغير ظالم بنقده، وهذا يوجب على الناقد أن يجعل اهتمامه الأول منصَبًّا على تصحيح القول وقبوله دون تكلُّف ولا تعسُّف. قال ابن تيمية: «ومن أعظم التقصير نسبة الغلط إلى متكلم مع إمكان تصحيح كلامه»[1].

والناقد المستوعب لحقيقة عمله يتهم فهمه، ويعيد النظر في الأقوال مرة بعد أخرى، فيدرس الاحتمالات التي تحتملها، والمخارج التي يمكن أن تتخرَّج عليها، والسياق الذي وردت فيه، عسى أن تبوح له بسرها، وتكشف له عن مكنونها، فيبرز له مقصد قائلها، أو يلوح له تأويل يتأولها عليه أو يقوى عنده ضعفها.

وإن إحسان الظن بأئمتنا من أكبر الدوافع التي تدفع الباحث إذا ما أشكل عليه شيء في كلام أهل العلم، أن لا يبادر إلى تخطئتهم، بل يحاول جاهداً أن يبحث عن تأويل يسوغ حمل الكلام عليه، ومخرجٍ صحيح يزول به ما أشكل عليه، آبيًا أن يفرط في قول من الأقوال ما لم تقْوَ رماح الانتقاد الموجهة إليه، أو تكثر سِهام التخطئة المصوَّبة تجاهه، فإن لم يهتد إلى مخرج يُحمل الكلام عليه أمكنه أن يتعقب وينتقد، أو يستدرك عليه بأدب جم وذوق رفيع.

---

(١) مجموع الفتاوى ١١٤/٣١ .

وهذا الجهد الذي يبذله الناقد أصعب ما في النقد، وأمتع ما فيه، ذلك أن تخطئة العالم أو رد قوله، أمرٌ قريب المنال، سهل المأخذ، مُمهَّدُ الطريق، أما معايشةُ قوله، والبحث عن مقصده، والتماس مخرج له، فهذا أمر بعيد المنال، صعب المأخذ، وَعِرُ الطريق.

ولننظر بأعين عقولنا لنرى ناقدًا من أئمتنا وهو يغوص بعقله، ويستنفد طاقات فكره في تصحيح قول كان من اليسير ردُّه، ومن السهل نقده، عسى أن نتأسى به وننهج نهجه فها هو ابن عطية عند قوله تعالى ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٦] يقول: «واستمر الإجماع على أن الجهاد على أمة محمد فرض كفاية، فإذا قام به مَن قام من المسلمين سقط عن الباقين، إلا أن ينزل العدو بساحة للإسلام؛ فهو حينئذ فرض عين.

وذكر المهدوي وغيره عن الثوري أنه قال: الجهاد تطوع، وهذه العبارة عندي إنما هي على سؤال سائل، وقد قِيْمَ بالجهاد، فقيل له ذلك تطوع»[١].

فقد ذكر ابن عطية حكم الجهاد ومتى يكون فرض عين، ومتى يكون فرض كفاية، ثم ذكر أن المهدوي نقل عن الثوري ما يوهم مخالفته لما أجمع عليه العلماء في حكم الجهاد.

وقد كان ميسوراً على ابن عطية أن ينتقد الثوري، ويبين شذوذ قوله؛ لكنَّ نظره الفاحص، وحسَّه الناقد لم يَقنَع بذلك، إذ نسبة سفيان إلى

(١) المحرر الوجيز ٥١٩/١.

مخالفة الإجماع في مثل هذا مع اشتهاره ووضوحه، أمرٌ متعذَّر فلم يبق إلا تصحيح القول وتخريجه على الوجه اللائق به.

وليس معنى ما أسلفتُ أن يُقبَل كل تأويل أو تخريج فرارًا من تخطئة العالم، بل لا بد من ضبط هذه التأويلات بأمور ثلاثة:

الأول: درجة احتمال لفظ ذلك العالم للتأويل، فليس النص كالظاهر، وليس المنطوق كالمفهوم.

الثاني: وضوح الخطأ في المسألة أو غموضه، إذ الوقوع في الخطأ الواضح أبعد منه في الخطأ الخفي.

الثالث: مكانة ذلك العالم في فنِّه، فكلما علَت مكانته، تعذر كثرة جريان السهو عليه تنزَّه عن الخطأ أكثر، فاحتمل كلامه من التأويل ما لا يحتمله من هو دونه في العلم»[1].

الضابط الثالث: محاولة الوصول للأصل الذي بنى عليه المفسِّرُ تفسيره.

تُعدُّ من أهم الأمور التي يجب على الناقد العناية بها قبل التجاسر على انتقاد قول المفسِّر، معرفة الأصل الذي بنى عليه المفسر تفسيره، والاعتبار الذي أسَّسَ عليه كلامه، والقراءة التي اعتمد عليها ساعة بيانه للآية؛ وذلك حتى يكون مصيباً في نقده، ومنصفاً في حكمه؛ إذ انتقاد القول دون معرفة الاعتبار الذي بني عليه، والوجهة التي تخرَّج عليها، يجرِّدُ النقد من موضوعيته، ويُضيِّق أفق الناقد في التعامل مع الأقوال،

---

(١) إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية (ص:٤٤٧، ٤٤٨) بتصرف يسير، للشريف حاتم العوني.

فيردُّ كثيراً مما يمكن قبوله، ويدَّعي التعارض والتضاد لما قد يكون سالماً منه؛ ويستنكر على أهل العلم ما لا يستنكر عليهم، لذا يتعين على المتصدي لنقد الأقوال والحكم عليها، فَهْمُ الاعتبارات والأسس التي قامت على أساسها الأقوال، وخرجتْ من رحِمِها الآراء حتى يكون نقده مصيباً هدفَه، ومحققا غايتَه.

وإن المتعامل مع أقوال المفسرين إذا استطاع بالأناة والصبر وطول البحث والمعاناة، استكشافَ ما وراء الأقوال من اعتبارات بُنِيت عليها أقوالهم، واتجاهات أُسِّسَتْ عليها آراؤهم، انفتحت له أبواب من العلم لم تفتح لغيره، وانكشف له ما لم ينكشفْ لسواه، ووُفِّقَ إلى فهم كثير مما أُشكل على غيره، وإلى قبول ما تعذر على غيره قبوله، وصار يرى بعينٍ أخرى غير العين التي يرى بها سواه، وإذا غاب استصحاب هذا الضابط ساعة النقد، وقع الناقد في الشراك، وأفسد من حيث أراد الإصلاح.

وبسبب غياب هذا الضابط وقعت بعض الباحثات في الإمام الطبري، وانتقدته انتقادًا مُرًّا، فقد انتقدت ذكر الطبري لبعض الروايات في قصة زواج النبي ﷺ من زينب بنت جحش، والتي أفادت وقوع إعجابها في قلب النبي ﷺ، ثم انتقدت الطبري بقولها: « ولو لم يكن في تفسيره إلا هذه لكفته، كي يعاد النظر فيه على الأقل، وليهبط من تلك المنزلة التي أنزلها له السابقون إلى ما يستحق، جزاء ما نقل من افتراء على رسول الله ﷺ»[1] !!!

(١) الإسرائيليات في تفسير الطبري (ص: ١٦٣).

تلك دعوى جائرة، وتهمة باطلة، والذي كان ينبغي لها، البحث في العلة التي دفعت الطبري لذلك، مع رسوخ قدمه، ووفور علمه، وعظيم ديانته، وأقرب إجابة تجدها أن هذا مبني منه على القول بعدم عصمة الأنبياء من الصغائر فيما لا يتعلق بالدعوة والرسالة، والطبري ممن لا يقول بالعصمة المطلقة[1]، ومسألة العصمة مسألة خلافية بين أهل العلم، وقد أسس الطبري هنا على مذهبه فيها، ولا شك أن معرفة مثل هذا يخفف الحدة في الهجوم عليه، وقد تخالفه الباحثة فيما أسس عليه، لكنها على الأقل لن تقول ما سلف قولُه إذا عرَفَتْ مذهبه.

الضابط الرابع: التأكد من صحة النقل المنسوب للمفسر قبل انتقاده.

ينبغي للناقد قبل انتقاده قولاً لعالم من العلماء التثبت من صحة القول المنسوب إليه، وقد جرى أهل التحرير من المفسرين كالطبري، وابن عطية، وابن كثير، وغيرهم على هذا الضابط في تفسيرهم. وقد نقل إمام الحرمين عن العلماء قاعدة ذهبية جديرة بالاحتفاء، فقال: «قال العلماء: كل قول شاذ عن إمام ففي نقله خلل»[2].

وهذا كلام في غاية الإصابة، من إمام كبير، وذلك أن أقوال أهل العلم من المفسرين وغيرهم يتجاذبها طرفان، قائل وناقل، وإن كثيرًا ممن يتصدر لنقد الأقوال، ينشغل بالقائل عن الناقل، مع أن احتمال خطأ الناقل

---

(١) ينظر: تفسير الطبري (١٦/١٨) عند تفسيره لقوله تعالى ﴿إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[النمل: ١٠ – ١١]

(٢) نهاية المطلب (٣٥٥/٩) .

أكثر من احتمال خطأ القائل؛ لما قد يعتري الناقلَ من غفلة، أو ذهول، أو سوء فهم؛ ولكثرة الوسائط التي تزداد احتمالات وقوع الخطأ معها، لا سيما عند بعدها عن مصدر القول. ومما يدخل تحت هذا الضابط:

- التثبت من صحة نسبة القول إليه.
- التثبت من سلامة قول المفسر من تصحيف النَّقَلة.
- التثبت من سلامة قول المفسر من اختلاط النَّقلة بنقلهم تفسيره لموطن غير الذي فسّره.

الضابط الخامس: مراجعة فهم العلماء للقول وكيفية تعاملهم معه قبل انتقاده.

من أراد أن يكون مصيبًا في نقده غير جائر في حكمه، فليتمم ميزان النقد بهذه المهمة،وليقوِّم اعوجاج الحكم على الآخرين بهذا الضابط، فيراجع كلام العلماء أو فهمهم للقول- موطن الدراسة- وكيفية تعاملهم معه، قبل المسارعة إلى نقده، وليكن في مراجعته لأهل العلم متدرجاً بحسب المعاصرة للمفسِّر صاحب القول ثم الأقرب لعصره، ذلك أنَّ المعاصرين للمفسِّر أو القريبين من عصره أقرب الناس إلى فهم مراده، وتبين مقصده، بخلاف مَن تأخَّر عنهم، لما للزمن من أثر في تغير المفاهيم، والألفاظ، والمصطلحات، ولما لتغاير الظروف، والأحوال البيئية، والاجتماعية، والسياسية، من أثر في فهم الكلام.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الوقوف على منهج العلماء، وكيفية تعاملهم مع الأقوال قبولاً ورفضًا، نورٌ يجب على الباحث أن يستضيء به ويستبصر، فهو يختصر على الباحث مسافاتٍ كثيرةً كان يلزمه قطعُها لفهم تلك

الأقوال، ويُبَصِّرُه بمقاصدها ودلائلها، ويحلُّ له ما أُشكل عليه منها، ويمنحه عللاً ومسوغات لم يكن ليهتدي إليها وحده، وهو في ذات الوقت حصنٌ يتحصن به الباحث في ترجيح ما يراه راجحاً، وتضعيف ما يراه باطلاً، حتى لا يقف في أرض النقد وحيداً فريداً يصيب مرة، ويخطئ مرات، وقد مرَّ بك كلام بعض المتأخرين في نقد تفسير السلف للرعد، ورأيتَ كيف جلَّى لك الشافعيُ الأمر.

ولا أنسى في هذا المقام أبدًا كيف كانت كلمات قليلة من ابن قتيبة كاشفةً لي بكل جلاء عن أقوال السلف، في الحروف المقطعة، وكيفية فهمها، وكيف كان لقربه هو ومن وافقه من زمن السلف أثر كبير في فهم كلامهم، والإبانة عن مقصودهم، وهو عندي نصٌّ نفيس يضع القدم على الطريق لمن أحسن فهمه.

قال ابن قتيبة بعد أن ذكر بعض الأقوال الواردة في معنى هذه الحروف: «ولم نَزَلْ نسمع على ألسنة الناس: الألف آلاء الله، والباء بهاء الله، والجيم: جمال الله، والميم: مجد الله. فكأنَّا إذا قلنا ﮋ ﮌ ﮋ دللنا بالحاء على حليم، ودللنا بالميم على مجيد.

وهذا تمثيلٌ أردتُ أنْ أُرِيَكَ به مكانَ الإمكان، وعلى هذا سائر الحروف، ومَن ذهب إلى هذا المذهب فلا أُرَاه أراد أيضاً إلا القسم بصفات الله، فجمع بالحروف المقطعة معاني كثيرة من صفاته لا إله إلا هو»[1].

وما كان يسمعه على ألسنة الناس لم نزل نحن بصورة أو بأخرى

(١) تأويل مشكل القرآن (ص: ٣٠٩).

نفعله، فنحن في زماننا نعلم الصغار فنقول لهم ألف أرنب، باء بطة، وهل الألف تعني أرنب؟ وهل الباء تعني بطة؟ هكذا بكل يسر يُحلُّ الإشكال..

هذه بعض الضوابط التي أرجو أن أكون قد وُفِّقْتُ في عرضها بما يناسب طبيعة البحث، وهي إشارات وإضاءات يسيرة، ولا زالت كتب أئمتنا مليئة بغيرها وبأفضل منها في هذا الموضوع، وقد وفق الله الباحث للوقوف على بعضها من خلال رسالته للدكتوراه في المنهج النقدي عند ابن عطية من خلال تفسيره المحرر الوجيز.

خاتمـة البحث

أختم هذا البحث بذكر بعض النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

١- الانضباط بخطوات النقد والسير المتدرِّج معها يجنب الناقد كثيرًا من المزالق.

٢- أنَّ وصف أئمة التفسير والإقراء واللغة والنحو بعض القراءات بقولهم «شاذ»، أو «لا يقاس عليه»، أو «بعيد في النظر القياسي»، أو ما أشبه ذلك = ليس تضعيفًا للقراءة، ولاطعنًا في فصاحتها، بل ذلك منهم بيان لكون الوجه الذي جاءت عليه قليلٌ في كلام العرب، وأنه لا يُقاس عليه.

٣- وجودُ تصادمٍ واضحٍ بين تطبيقات الأئمة وأقوالهم، وبين ما يقرره بعض المعاصرين في بعض القضايا كالإسرائيليات، وهو ما يؤكد أهمية العودة الجادة لدراسة هذه الموضوعات بمنهجية تعتمد استقراء الواقع التطبيقي قبل التنظير والتأصيل.

٤- لا يسوغ تخطئة جمهور السلف بخطأ واحد مع عدم مخالف لهم في قولهم، ولا وصف قولهم بالخرافة.

٥- يحكي المفسرون الأقوال المحتملة التي لا تخرج عن حيز الإمكان العقلي ولا يتجاسرون على ردِّها، ما لم تصادم المعنى المتقرر في الآية، وحكايتهم إياها ليست قطعًا بصحتها، بل لبيان كونها ممكنة.

٦- إذا كان تفسير النبي ﷺ تفسيرًا بالمثال، جاز ذكر تفاسير أخرى معه، واندراج الجميع تحت المعنى العام.

٧- ينبغي التفريق في كلام الأئمة والمفسرين بين الاحتجاج للقول، وبين ترجيحه، فلا يلزم من ذكر مفسِّر أدلةَ قول من الأقوال، ومسوِّغات ترجيحه، قبولُه له.

أ - عبارات النزول في تفسير السلف تحتمل أن يُراد بها:
تصوير ما تصدق عليه الآية من الأحداث والمعاني، وذكر بعض القصص والوقائع التي تشملها الآية الكريمة لعموم لفظها، سواء كانت القصة متقدمة على نزول الآية أو متأخرة عنها، إسرائيلية كانت أو جاهلية أو إسلامية، تنطبق على جميع قيود الآية أو بعضها.

ب- سبب النزول.

٨- كل قول شاذ عن إمام ففي نقله خلل.

٩- من ضوابط النقد:

- ترك الانتقاد بالبدهيات.
- عدم انتقاد قول المفسر مع إمكان تصحيحه بدون تكلُّف.
- محاولة الوصول للأصل الذي بنى عليه المفسِّرُ تفسيره.
- التأكد من صحة النقل المنسوب إليه قبل انتقاده.
- مراجعة فهم العلماء للقول وكيفية تعاملهم معه قبل انتقاده.

ثانيا: التوصيات

أهمُّ وصية يوصي بها هذا البحث ولا يحب أن يوصي بغيرها حتى لا تنسى:

الاهتمام بأمر المنهج واستكشافه في قضايا الدراسات القرآنية، وضرورة التفكير الجاد في كيفية تحقيقه ورسم الخطط له، مع ضرورة أن يتضلَّع بهذا العمل مركز علمي مستقل- كمركز تفسير-، يحشد لهذا كلَّ طاقاته وإمكاناته، ويضع الخطة اللازمة للوصول إلى المنهج القويم في دراسة القضايا، لاسيما المشكَلة على الخصوص، وإلا فلا تعدو تلك الخطوات أن تكون خطوات فردية، يصعب على مثلها الوصول إلى المأمول لواقع الدراسات القرآنية - لاسيما النقدية منه - ومما يدمي القلب، ويدمع العين، أنه لا زالت كثير من بحوثنا تعطي ظهرها للمنهج، وتحلق في أجواء أخرى بعيدة عنه، وها هي السنوات تمرَّ، ومئات البحوث والرسائل لا زالت تنجز، ولا تزال إشكالات المنهج هي هي!!!!

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

ثبت بأهم المصادر والمراجع

الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.

إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

اختلاف السلف في التفسير بين التنظير والتطبيق، محمد صالح محمد، دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ

الإسرائيليات في تفسير الطبري، د.آمال محمد عبد الرحمن ربيع، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة، ت/ د.عبد الصبور شاهين.

الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: مكتبة السنة، الطبعة: الرابعة.

الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، ت: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

إشكالات في منهج التفسير. د/ فريدة زمرد، مقال منشور بملتقى أهل التفسير بتاريخ (١٤٣٠/٥/٥)/http://www.tafsir.net/vb/tafsir15867

الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ.

إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية، دار الصميعي- الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ (ص:٤٤٧، ٤٤٨) للشريف حاتم بن عارف العوني.

الإكسير في علم التفسير، سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الصرصري البغدادي المتوفى (٧١٦هـ - ١٢١٦ م)، ت: أ.د. عبد القادر حسين، الناشر مكتبة الآداب - القاهرة.

الأم، الإمام الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، سنة النشر: ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

بدائع التفسير الجامع لما فسره الإمام ابن قيم الجوزية، جمعه وخرج أحاديثه: يسري السيد محمد، وراجعه ورتبه: صالح أحمد الشامي، الناشر دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى - رمضان ١٤٢٧هـ.

البرهان للزركشي أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: محمد

أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، (ثم صوَّرته دار المعرفة، بيروت، لبنان - وبنفس ترقيم الصفحات).

تأويل مشكل القرآن أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ.

ترويض النص، دراسة للتحليل النصي في النقد المعاصر، إجراءات.. ومنهجيات، حاتم الصكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة ١٩٩٨ م.

تفسير ابن أبي حاتم (تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم)، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة – ١٤١٩هـ .

تفسير ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، الناشر: عالم الكتب، ت: مصطفى السيد محمد، محمد السيد رشاد، محمد فضل العجماوي، على أحمد عبد الباقي، حسن عباس قطب.

تفسير الطبري – جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، ت: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع

مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن)، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (المتوفى: ١٣٥٤هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة: ١٩٩٠م.

التفسير والمفسرون، الدكتور محمد السيد حسين الذهبي (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، عدد الأجزاء: ٣ (الجزء ٣ هو نُقول وُجدت في أوراق المؤلف بعد وفاته ونشرها د محمد البلتاجي).

تنزيه القرآن عن المطاعن، قاضي القضاة عماد الدين أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد المتوفى (٤١٥ هـ) دار النهضة الحديثة بيروت لبنان.

تهذيب اللغة لمؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (المتوفى: ١٣٩٢هـ)، الناشر: (بدون ناشر)، الطبعة: الأولى - ١٣٩٧هـ.

دراسة حديثية نقدية لحديث الرعد ملك، للدكتور حاكم عبيسان المطيري، بحث منشور بمجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، الجلد ٢ العدد الثاني، ربيع الثاني ١٤٢٦ هـ، (ص٧٠) وما بعدها.

الدعاء للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، ت: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

زهرة التفاسير، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (المتوفى: ١٣٩٤هـ)، دار النشر: دار الفكر العربي.

سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ.

السنن الكبرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد

الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧

صحيح البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

الطبقات الكبرى محمد بن سعد، دار الغد العربي، ت: حمزة النشرتي، وعبد الحفيظ فرغلي، وعبد الحميد مصطفى.

فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٤ هـ.

فضل علم السلف، فضل علم السلف على الخلف، المؤلف: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) بدون بيانات

الفقيه والمتفقه أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، الناشر: دار ابن الجوزي – السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ.

الفوز الكبير في أصول التفسير، الإمام أحمد بن عبد الرحيم المعروف بـ

«ولي الله الدهلوي» (المتوفى: ١١٧٦هـ) عَرَّبَه من الفارسية: سلمان الحسيني النَّدوي، الناشر: دار الصحوة - القاهرة، الطبعة: الثانية - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.

القراءات الشاذة وأثرها في التفسير د. عبد الله بن حماد بن حميد القرشي - مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية العدد السابع (جمادى الآخرة ١٤٣٠ هـ).

الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

كتاب العظمة، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: ٣٦٩هـ)، المحقق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧هـ.

الكليات (الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم

الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

مجموع الفتاوى، قي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ /١٩٩٥م.

المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد بن سليمان المزيني، الناشر: دار ابن الجوزي، الدمام - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، (١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦ م).

المحرر الوجيز المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق وتعليق: الرحالة الفاروق، عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، السيد عبد العال السيد إبراهيم، محمد الشافعي الصادق العناني، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

مدارس النقد الأدبي الحديث د. محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: الدار المصرية اللبنانية- القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن

هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

مصنف ابن أبي شيبة (الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار)، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم ابن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، ت: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة.

المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة الطبعة: الثانية.

- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار) الناشر: دار الدعوة.

مقدمة في أصول التفسير، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى:

٧٢٨هـ)، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، الطبعة: ١٤٩٠هـ/ ١٩٨٠م.

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي (٣/٤٥٦)

مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، المؤلف: أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تقديم وتحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، الناشر: دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

مناهج النقد الأدبي، إنريك اندرسون امبرت، ترجمة د. الطاهر أحمد مكي، مكتبة الآداب، القاهرة، طبعة ١٤١٢هـ -١٩٩١ م.

مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (المتوفى: ١٣٦٧هـ)، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الطبعة الثالثة.

موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ) تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: المكتبة العلمية، الطبعة: الثانية،مزِيَدة منقحَة.

النقد الأدبي لأحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٦٣م.

النقد العلمي عند علماء المسلمين في العلوم التجريبية في المشرق

الإسلامي من منتصف القرن (٢هـ/٨م) إلى نهاية القرن (٧هـ/١٣م)، زيني بن طلال بن حامد الحازمي، الفصل الثاني، طابعة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦ م.

النقد والجمال عند العقاد، لعبد الفتاح الديدي، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدون بيانات.

نقد الصحابة والتابعين للتفسير (ص: ١٦)

النهاية في غريب الحديث والأثر مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ) ت: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

نهاية المطلب في دراية المذهب، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ)، حققه وصنع فهارسه: أ. د/ عبد العظيم محمود الدّيب، الناشر: دار المنهاج، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.


مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center for Qur'anic Studies


جامعة الملك سعود
King Saud University


كرسي القرآن الكريم وعلومه
Chair of Qur'anic Sciences

